بسم الله الرحمن الرحيم

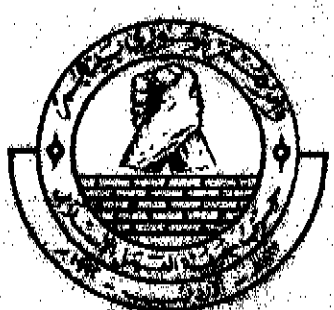

# البرنامج الانتخابي
# لمرشحي
# حزب جبهة العمل الإسلامي
## لانتخابات المجلس النيابي الأردني

مجلس النواب الثاني عشر
١٤١٤هـ - ١٤١٨هـ
١٩٩٣م - ١٩٩٧م

GOVERNMENT EXHIBIT
HLF Case No. 4:04-CR-240-E
U.S. v. HLF et al.
HLDL107 0000829

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾

آية ١٠٤ سورة آل عمران

﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾

آية ٣٣ سورة فصلت

نعم الله هو الحل

HLDL107 0000830

# محتويات البرنامج الانتخابي


أولاً : مقدمة : الأهداف والمنطلقات

ثانياً : الحركة الإسلامية والعمل النيابي – نظرة تقويمية .

ثالثاً: برنامجنا الانتخابي :

أ : على الصعيد الداخلي :

١ – في السياسة التشريعية.

٢ – في الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٣ – في السياسة التربوية.

٤ – في السياسة الثقافية والإعلامية.

٥ – في سياسة الوعظ والإرشاد.

٦ – في السياسة الاجتماعية.

* – في مجال الرعاية الاجتماعية الخاصة.

* – في مجال المرأة.

* – في مجال الشباب.

* – في السياسة الإسكانية.

٧ – في السياسة الصحية.

٨ – في السياسة البيئية.

٩ – في السياسة الزراعية.

١٠ – في السياسة المائية.

١١ – في السياسة التموينية.

١٢ – في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية.

١٣ – في السياسة الصناعية والتجارية.

١٤ – في سياسة الطاقة والتعدين.

١٥ – في سياسة العمل والعمال.

١٦ – في سياسة السياحة والآثار.

١٧ – في السياسة الأمنية والعسكرية.

١٨ – في سياسة الإصلاح الإداري.

ب : في القضية الفلسطينية والتسوية السياسية.

أولاً : ثوابتنا على صعيد القضية الفلسطينية.

ثانياً : موقفنا من التسوية السياسية.

ثالثاً : التصدي لسياسات التطبيع مع العدو اليهودي.

ج : في الوحدة العربية والإسلامية.

د : في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

* الخاتمة




• بسم الله الرحمن الرحيم •

## مقدمة
## أولاً: الأهداف والمنطلقات

إن حزب جبهة العمل الإسلامي حزب إسلامي يدعو إلى الإسلام ويعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، لان ذلك طريق السعادة في الدارين، قال تعالى ﴿ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾.

إن هدف الحزب الأسمى وغايته القصوى رضوان الله تبارك وتعالى، فالله غايته والقرآن دستوره ومحمد –ﷺ– قائده وراائده إلى السعادة في الدارين يقتفي سيرته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة المظلومين.

إن الحزب يدرك تمام الإدراك خطورة التحدي الحضاري الذي تتعرض له أمتنا وحضارتنا ويستهدف القضاء على هوية الأمة وشخصيتها واستقلالها ورسالتها الإسلامية، ويدرك خطورة الوجود اليهودي الذي يحتل فلسطين وأراضي عربية أخرى ويدنس مقدساتنا ومسرى رسولنا محمد –ﷺ–. وبناء على ذلك فإن الحزب يعمل جاهداً للدفاع عن الأردن الذي جاهد أهله وبذلوا دمائهم من أجل الدفاع عن فلسطين وآووا ونصروا إخوانهم المهاجرين واقتسموا معهم لقمة العيش.

ان الحزب يعتبر فلسطين أرضاً مقدسة ووقفاً عاماً على المسلمين حتى تقوم الساعة، وأنه لا يملك نظام أو منظمة أن تعترف بدولة لليهود على شبر من أرض فلسطين وإننا ندين كل من وافق على الحكم الذاتي ونعمل على تحرير كل فلسطين وكل أرض عربية مغصوبة بتربية الأمة تربية جهادية شاملة وتربيتها على الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين والإنتماء للأمة والإسهام في وحدة الأمة وحريتها ومقاومة النفوذ الإستعماري الأجنبي الجاثم على صدرها والغازي لفكرها وثقافتها، وترسيخ الوحدة الوطنية والمنهج الشوري والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه والحريات العامة، وخدمة الجماهير والإهتمام بشؤون الشعب الحياتية والتنمية الشاملة وفق منهجنا الإسلامي المتميز.

وإضافة إلى ما تقدم من أهداف عامة فإن الحزب يعمل على تحقيق مبدأ

الحرية المسؤولة للجميع وحماية حقوق الإنسان كما يؤكدها الإسلام ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الدولة وتطهير أجهزتها وإحداث الإصلاحات اللازمة لبناء هذه الأجهزة على أساس سليم قادر على مواجهة التحديات المعاصرة، والإرتقاء بالخدمة المدنية في الدولة لرفع كفاءة العاملين في أجهزتها لخدمة المواطنين بنزاهة وكفاءة وتجرد، واحترام كيان المرأة وانزالها منزلتها التي أنزلها إياها الإسلام والتأكيد على بناء الأسرة على القيم الإيمانية والأخلاق الإسلامية ودعم المؤسسات الإسلامية ونشر رسالة المسجد والإرتقاء بمستوى الدعوة والدعاة والتوجيه الديني وحماية القيم الدينية والأخلاقية.

من أجل ذلك فإن نواب الحركة الإسلامية رفعوا شعار : الإسلام هو الحل وجاء حزبنا ليستمر في تبني هذا الشعار وترجمته إلى برامج عملية في جميع مجالات الحياة.

وهذا الشعار يعني أن كل ما تعانيه الأمة من مشكلات سياسية أو إجتماعية أو أخلاقية أو إقتصادية أو فكرية أو غيرها كان نتيجة غياب الإسلام عن واقع حياتها في التشريع والقضاء والحكم والسياسة والأخلاق والإقتصاد وغير ذلك، ولا علاج لذلك إلا أن يحكم الإسلام جميع نواحي حياتها فالإسلام هو الحل حينما تتبناه السلطات الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية، والإسلام هو الحل حينما يصبح النظام الإسلامي هو المرجعية الأساسية في قضايا المجتمع المختلفة وان هذا الشعار بمفهومه السابق لا يحقق دفعة واحدة وأنما يتحقق بالإصلاح المتدرج وفق السنن الإلهية في بناء الأفراد والمجتمعات والأمم.

إن الحزب يدرك أيضاً خطورة النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا على بلاد العرب والمسلمين فقد أحكم قبضته على العالم العربي واستعمره من جديد، وسيطر على أمواله واقتصاده تمهيداً لاستئصاله باستئصال ثقافته وفكره ورسالته، فقرر التصدي لهذه المؤامرة وذلك من خلال إعداد الأمة وتوعيتها وجهادها لإبطال مؤامرته الشريرة.

ان حزبنا المعتمد على الله أولاً ثم على الخيّرين من أبناء هذا الوطن لا تبهره القوة الغاشمة لإعداء هذه الأمة ولايفت في عضده كثرة الأدواء التي تفتك بهذه الأمة بل يرى أن الليل قد آذن بالرحيل وأن تباشير الفجر تلوح في الأفق من خلال الصحوة الإسلامية المباركة التي تبشر بالنصر القريب من عند الله " وما




النصر إلا من عند الله ".

وإن الحزب ليغتنم هذه الفرصة ليذكر في برنامجه الإنتخابي الأخوة المواطنين في كل مكان من وطننا العزيز أنه يعتبر وجوده في المجلس النيابي إحدى الوسائل لتحقيق شعار الإسلام هو الحل وإحدى الوسائل أيضاً لتحقيق رسالة الأمة في المنعة والقوة وتحكيم شرع الله لاحقاق الحق ونشر العدل والمساواة بين الناس على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم فنحن لا نحرص على عرض زائل وإنما نريد أن نكون لسان صدق يعبر عن آلام الأمة ويسعى لتحقيق آمالها في حياة كريمة.

ان هذا البرنامج الإنتخابي الذي عرضنا فيه فلسفتنا واقتراحاتنا ووسائلنا العملية يشكل رؤية متواضعة لشعار الإسلام هو الحل، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا إلى تحقيق ما ورد فيه، ونأمل من المواطن الكريم أن يؤازرنا ويمنحنا ثقته على هذا البرنامج فيقوم بانتخاب مرشحي حزبنا حزب جبهة العمل الإسلامي ليتمكنوا من العمل لتحقيق برنامجهم ووسائلهم خدمة للدين والأمة والوطن.

قال تعالى : ﴿ وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ﴾

صدق الله العظيم




4

## ثانياً : الحركة الإسلامية والعمل النيابي - نظرة تقويمية

ان حزبنا لم ينشأ من فراغ وإنما جاء ليبني على الخبرات الغنية للحركة الإسلامية في مجال العمل السياسي العام ويعتبر نواب الحزب مستقبلاً امتداداً لتجربة نواب الحركة الإسلامية الذين كانت لهم إنجازات متميزة في مختلف جوانب العمل النيابي، وسيقوم نوابنا ان شاء الله بإكمال المشاريع التي بدأها المجلس النيابي الحادي عشر، وبذلك يكون التواصل بين الماضي والمستقبل فلا نبدأ من فراغ وإننا لنقدر الجهود التي بذلها نواب الحركة الإسلامية وتضمنها هذا البرنامج الإنتخابي لتذكير المواطنين بهذه الأعمال.

فقد قام نواب الحركة الإسلامية بتحقيق وظائف المجلس النيابي وواجباته من خلال الدور التشريعي للمجلس والدور الرقابي على أعمال الحكومة، ونفذوا جزءاً من برنامجهم الإنتخابي الذي وعدوا الناس به في ظل القوانين والظروف المتاحة، ونذكر من الإنجازات ما يلي :

## اولاً : في مجال التشريع :

١- تم تعديل قانون محكمة العدل العليا بما يضمن مصلحة المواطن وحريته ويحافظ على حقوقه، وقد الغي تحصين القرار الإداري من هذا القانون وانسحب هذا الإلغاء على عشرات القوانين فلم يعد أي قرار إداري محصناً غير قابل للطعن.

٢- تم تعديل قانون محكمة أمن الدولة، فقد كانت من درجة واحدة ولا يقبل قرارها الإستئناف فأصبحت من درجتين، وجعلت الدرجة الثانية من خمسة قضاة للتمييز ينظرون في القرار شكلاً وموضوعاً.

٣- تم الغاء قانون الدفاع الذي وضع سنة ١٩٣٥ وطبق ووضع بدلا منه قانون جديد للدفاع يطبق في الظروف الطارئة فقط.

٤- وضع مشروع قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا) وكان في مراحله الأخيرة قبل حل المجلس.


HLDL107 0000835

٥- أقر مجلس النواب مشروع قانون نقابة المعلمين وتم رفعه إلى مجلس الأعيان.

٦- روعي في العديد من القوانين ادخال عبارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية على الكثير من مواد هذه القوانين، ومثال ذلك قانون شهداء الدفاع المدني وقانون رعاية الشباب.

٧- اتخذ المجلس قرارا برفض مشروع قانون لحظر الخمر وقد تقدمت الحكومة بهذا المشروع في نهاية الدورة الرابعة من المجلس النيابي الحادي عشر.

## ثانياً : في مجال مراقبة السلطة التنفيذية والحريات العامة وحقوق المواطنين

١- تم الغاء تعليمات الأحكام العرفية.

٢- تم تشكيل لجنة للتحقيقات النيابية في عدد من قضايا الفساد المالي والإداري المنسوبة إلى عدد من الوزراء للمرة الأولى في المنطقة وحال دون تقديمهم عمليا للمحاكمة بضع أصوات حيث يشترط الدستور اغلبية الثلثين للاتهام.

٣- مارس المجلس رقابة على ممارسات الحكومة في التعيينات والوظائف الحكومية.

٤- تم اعادة المئات من المفصولين السياسيين إلى أعمالهم .

٥- أعيدت آلاف جوازات السفر المحجوزة إلى أصحابها .

٦- تم الإفراج عن المسجونين السياسيين سواءً أكانوا معتقلين أم محكومين .

٧- تم رفع القيود عن سفر المواطنين.

٨- تم الغاء استمزاج الدوائر الأمنية بخصوص التعيين في معظم الدوائر.

٩- قام نواب الحركة الإسلامية بحجب الثقة عن الحكومات التي تفاوض العدو اليهودي.


HLDL107 0000836

5

١٠- تم اعفاء صغار المزارعين من فوائد القروض الربوية.
١١- أدانت الحركة الإسلامية المفاوضات مع العدو اليهودي.
١٢- اسهمت الحركة الإسلامية في حل الكثير من المشاكل التي كان يعاني منها أبناء قطاع غزة كجوازات السفر والرخص المهنية ومدة الإقامة.
١٣- تم فتح كلية شريعة في جامعة اليرموك وكلية للدعوة وأصول الدين في وزارة الأوقاف.
١٤- تبني قضايا العائدين من الكويت وتخفيض جمارك السيارات وقبول أبنائهم في الجامعات.
١٥- الإهتمام بشؤون أبناء فلسطين من حيث تسهيل سفرهم وتسويق منتجاتهم.
١٦- مواجهة سياسة الحكومة في الضرائب ورفع الأسعار.
١٧- المطالبة بزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وقد تمت الزيادة واعتمدت في موازنة عام ١٩٩٣م.
١٨- عقد عدد من المناقشات في قضايا السياسة التربوية والإعلامية والإقتصادية والزراعية والبطالة والأسعار والمديونية وقضية بنك البتراء.
١٩- توجيه عدد كبير من الأسئلة للوزراء في مختلف القضايا، وتوجيه العديد من الإستجوابات.
٢٠- القيام بمسألة عدد كبير من الوزراء واستجوابهم وتوجيه المذكرات إليهم والإقتراحات والتوصيات في مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطنين.
٢١- تبني قضايا المواطنين في مختلف الدوائر والنجاح في تلبية الكثير منها.


HLDL107 0000837

# ثالثاً : برنامجنا الإنتخابي

## أ- على الصعيد الداخلي

### ١- في السياسة التشريعية :

ان من أهداف حزبنا السعي نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع وفي سائر مجالات الحياة، ومن وسائلنا الوصول إلى تنقية تشريعاتنا مما يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية والعمل على سن التشريعات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

وبناء عليه فإننا سنعمل خلال المجلس النيابي الثاني عشر على ما يلي :

١- العمل على إلغاء وتعديل بعض المواد الدستورية بهدف تعزيز الديمقراطية وترسيخ مسيرتها ومنها :
أ- المادة (٣٤ فقرة ٣) : بحيث توضع الضوابط التي تضمن عدم حل مجلس النواب إلا عند الضرورة القصوى.
ب- المادة (٨٦ فقرة ١) : من أنه لا يجوز محاكمة أحد أعضاء مجلس الأمة ما لم يصدر قرار من المجلس بالأكثرية المطلقة لمحاكمته وما لم يقبض عليه في حالة التلبس بجريمة غير سياسية.
ج- المادة (٧٨ فقرة ٣) بحيث تصبح الدورة العادية لمدة ثمانية أشهر.
د- المادة (٩٤ فقرة ١) لا يجوز إصدار قوانين مؤقتة عندما لايكون مجلس الأمة غير منعقد إلا في حالة الضرورة القصوى كالحرب والآفات والكوارث وأن القانون القائم أصبح تطبيقه مستحيلاً.
٢- العمل على تقييد ممارسات الدوائر الأمنية لتنسجم مع الدستور وقوانين الحريات بما يضمن عدم توقيف المواطنين بدون مذكرات قانونية وحجز جوازات سفرهم ومنعهم من العمل في المؤسسات الرسمية وغيرها.
٣- العمل على تحديد وتقييد السلطة التقديرية الممنوحة لوزير الداخلية والحكام الإداريين في منع الإجتماعات العامة لأن هذا الحق مصان بموجب المادة(١٦) من الدستور.


HLDL107 0000838

٤- العمل على تعديل قانون الإنتخاب المتضمن الكثير من الثغرات والنصوص المخالفة للدستور بما يمس المساواة والديمقراطية ومن تلك الثغرات والمخالفات على سبيل المثال لا الحصر:-

أ- حدد قانون الإنتخاب سن الثامنة عشرة للمواطن الذي يحق له الإنتخاب وهذا يتناقض مع القانون المدني الذي اعتبر الأهلية هي بلوغ المواطن سن الثامنة عشرة، وهذا يتعارض مع الديمقراطية التي تقوم على ترسيخ قواعد الشورى والتمثيل لا على تضييقها وبشكل خاص بالنسبة إلى الشباب الذين هم أمل الأمة ورجال مستقبلها.

ب- كذلك نص القانون الحالي على حرمان من كان منتمياً إلى تنظيم غير مشروع من الترشيح للإنتخابات النيابية وهذا يجعل المرشحين تحت رحمة السلطة التنفيذية وتقديراتها ويؤدي إلى استيعاب السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ويكون النواب ممثلين لها لا للشعب.

ج- قانون الإنتخاب الحالي يعطي السلطة التنفيذية سلطات وصلاحيات واسعة في إدارة العمليات الإنتخابية وان الوضع السليم يقتضي أن تعطى الصلاحيات الواسعة للسلطة القضائية في إدارة العمليات الإنتخابية حتى توفر الأجواء المناسبة لإدارتها.

د- العمل على إعادة تقسيم مناطق المملكة إلى دوائر متساوية من حيث عدد السكان وعدد المقاعد النيابية المخصصة لها توخياً للعدالة وانسجاماً مع الدستور.

هـ- تحقيق العدالة في تخصيص عدد المقاعد النيابية في كل دائرة بما يتناسب مع عدد السكان فيها مع مراعاة البعد الجغرافي.

و- العمل على إلغاء المقاعد المخصصة على أساس طائفي أو عرقي أو جهوي انسجاماً مع الدستور.

ز- العمل على إلغاء قانون الإنتخاب المعدل الذي يحصر إرادة الناخب بانتخاب مرشح واحد فقط في الدائرة التي تخصص لها عدد من المقاعد بحيث لا يغدو النائب ممثلاً إلا لناخبه فقط ويعزز العصبية والطائفية والإقليمية.



٥- العمل على تعديل قانون هيئة تطوير وادي الأردن لتحقيق العدالة في توزيع الوحدات وتمكين المواطنين الحائزين على الوحدات بشكل قانوني ووفقاً للقوانين المقررة من التصرف بأملاكهم وإعطائهم سندات التسجيل.

٦- العمل على تعديل قانون المالكين والمستأجرين بما يضمن العدالة والتوازن بين حقوق المالكين والمستأجرين.

٧- العمل على إعادة النظر في القوانين المالية بما يضمن تطهيرها من الربا والحرام والتوجه نحو الشريعة الإسلامية.

٨- إعادة النظر في قانون مؤسسة التلفزيون بقصد إعطاء دور للجان الأهلية في تسيير البرامج التلفزيونية بما لا يتنافى مع آداب وتقاليد هذه الأمة وينسجم مع رسالة الإسلام في بناء شخصية المواطن.

٩- إعادة النظر في قوانين التقاضي وقانون أصول المحاكمات المدنية وأصول المحاكمات الجزائية بما يحقق العدالة ويضمن عدم إطالة إجراءات التقاضي والفصل فيها.

١٠- تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث تشمل صلاحيته تدقيق سائر المؤسسات المستقلة والشركات التي تساهم فيها الحكومة مهما كانت نسبة مساهمتها.

١١- تعديل قانون التقاعد المدني والعسكري بما يضمن تحسين أوضاع المتقاعدين وتحقيق العدالة بين المتقاعدين القدامى ونظرائهم ممن تقاعدوا حديثاً ومنع إصدار قرارات الإحالة على التقاعد غير المبررة.

١٢- إجراء التعديلات اللازمة على قوانين الأراضي بما يمكن المواطنين الذين أقاموا مساكنهم أو زراعتهم على أراضي الدولة من التصرف بها والشعور بالإستقرار والأمان.

١٣- تعديل قانون أمانة عمان الكبرى بما يضمن انتخاب مجلس الأمانة انسجاما مع التوجه الديمقراطي.

١٤- وضع قانون حديث للمجالس البلدية والقروية بما ينسجم مع المستجدات والتوجهات الديمقراطية، وإعطاء هذه المجالس صلاحيات تتناسب مع حجم مسؤولياتها ويكفل لها قدراً من الإستقلالية.

١٥- إعادة النظر في القوانين التي تحكم المؤسسات المستقلة المختلفة بدمج المتشابهة منها وإلغاء المؤسسات غير الضرورية وإدخال موازنات جميع المؤسسات ضمن قانون الموازنة العامة للدولة.
١٦- إعادة النظر في قانون سلطة ميناء العقبة بشكل يمكن من تجاوز السلبيات وإيجاد رقابة حقيقية وعادلة على إجراءات التنظيم.
١٧- إعادة النظر في قانون العقوبات بحيث تتلاءم هذه العقوبة مع خطورة الجريمة وتشكل رادعاً مناسباً يحد من ارتكابها.
١٨- وضع النصوص القانونية التي تضمن سلامة العمال في المنشآت الصناعية وتوفر الأمن الصناعي لهم.

## ٢- في الحريات العامة وحقوق الإنسان

ان سياسة الحزب في هذا المجال تقوم على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على حياة الإنسان وعقله وحريته وماله وعرضه.

وسيعمل الحزب على ان توفر الدولة للمواطنين سائر الحريات العامة وتصونها من كل إعتداء بما فيها الحرية العقدية والدينية والحرية السياسية، والعلمية وحرية الرأي والصحافة، والمحافظة على أسراره في مراسلاته ومكالماته الهاتفية وحياته الزوجية وحق المواطن في العمل والحياة الحرة الكريمة، وحق الواعظ في تبليغ دعوة الله للناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسنعمل في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين على ما يلي:-

١- العمل على إيجاد الأمن النفسي لكل مواطن، فلا يتعرض للإعتقال التعسفي والتعذيب والإنتقام بسبب فكره وتوجهه السياسي.
٢- الدفاع عن الحريات العامة لكل المواطنين بلا استثناء والدفاع عن كل مواطن نعتقد أنه مظلوم بكل الوسائل الممكنة.
٣- العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم.
٤- محاربة الرشوة والمحسوبية ومعاقبة كل مرتش ومحاربة سائر أنواع الفساد.



٥- العمل على تقرير مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية.
٦- استكمال العمل في إنشاء إتحاد طلبة الأردن.
٧- إستكمال العمل لإقرار قانون نقابة المعلمين.
٨- العمل على عدم تدخل الأجهزة الأمنية في تعيين الموظفين.
٩- دعم النقابات المهنية بما يكفل حريتها واستقلالها.

## ٣- في السياسة التربوية

ان للتربية والتعليم دورا فاعلاً في صناعة الأجيال المتعاقبة، وتسليحها بالعلم النافع الذي يبدد عتمة الجهل ويقود إلى النور، إذا أحسنا اختيار برامج التعليم المختلفة من المدرسة إلى الجامعة، وأحسنا اختيار القائمين على هذه المهنة الجليلة، فكانوا ممن جمع بين العلم والخلق، لنتمكن من تحقيق أهداف التربية المنشودة في بلدنا، التي تسعى إلى تقدم الأجيال وتعاملها مع المستجدات بعقل متفتح وقاد ورؤية نافذة مبصرة، ويلاحظ ان الوضع التربوي في بلدنا يعاني من أزمات كثيرة سواء في وضع المعلم أو المنهاج أو الإدارة التربوية أو البناء المدرسي وهذا عائد إلى السياسات التربوية المتعاقبة، وأمام هذه الأزمات فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :-

١- تأكيد ما جاء في قانون التربية والتعليم الذي ناقشه مجلس النواب في دورته السابقة بخصوص فلسفة التربية والتعليم في الأردن والأسس التي تستند إليها وأولها الإيمان بالله عز وجل، إلى جانب تأكيد أن الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان ويعلي من مكانة العقل، ويحض على العلم والعمل والخلق، وتأكيد العلاقة العضوية بين الإسلام والعروبة لتحقيق التربية وبناء الشخصية الإسلامية المتميزة.
٢- تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يتلائم مع أهداف فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في الأردن وحذف ما يتعارض معها من الكتب المدرسية المؤلفة حديثاً، والتركيز على أن يكون العاملون في ميدان المناهج من أهل العلم والصلاح.

٣- التركيزعلى القضية الفلسطينية في المناهج والكتب المدرسية باعتبارها القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين، وعدم إماتتها في نفوس الأجيال، تحت تأثير إتفاقيات الصلح مع العدو اليهودي، وتضمين كتب التربية الإجتماعية والوطنية مخاطر التحدي اليهودي وتهديده لأمننا الوطني.

٤- محاربة التطبيع التربوي مع العدو اليهودي في مناهجنا وكتبنا المدرسية إنقاذاً للأجيال من أخطار هذا التطبيع.

٥- العمل على إبقاء الحاجز النفسي عند الناس تجاه اليهود أعداء الله وأعداء رسوله مدنسي مسرى رسول -ﷺ- ومغتصبي الأرض المقدسة، والعمل على تقوية هذا الحاجز لتبقى جذوة المقاومة والتصدي في الأمة وأجيالها المتعاقبة يتوارثونها حتى يتم التحرير بإذن الله.

٦- إعادة النظر في حصص التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي، والعمل على زيادة حصص اللغة العربية في مرحلة التعليم الثانوي، إذ كيف يمكن لطالب الفرع العلمي ان يتعلم لغته ويفهمها في ثلاث حصص فقط في كل صف من صفي التعليم الثانوي.

٧- الإكتفاء بالخبرات التربوية الوطنية ما أمكن وعدم استيراد الخبراء الأجانب لخطورة تأثيرهم على مناهجنا الوطنية وكتبنا المدرسية مما يشوه حضارتنا ويمسخ شخصية أبنائنا.

٨- تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس الشريف القائم على الأسس العلمية بين جميع العاملين في ميدان التربية والتعليم لدى شغل الوظائف الفنية والإدارية المختلفة، واعتماد أسس معلنه في هذا المجال مما يوفر للعاملين استقراراً نفسياً ويحفزهم على العطاء المتواصل، والعمل على رفع مستوى الأداء في الإدارة التربوية.

٩- اعتماد معايير موضوعية الشورى في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة في المؤسسة التربوية والإبتعاد عن القرارات القائمة على المزاج الفردي أو الفوقية والإستعلاء والإفادة من جهود العاملين



بوضع كل شخص في مكانه المناسب الذي يمكنه من العطاء المتميز.

١٠- العمل الحثيث على ان ترى نقابة المعلمين النور بعد طول فترة المطالبة بها والمماطلة في تنفيذ ذلك، لتتمكن من الدفاع عن حقوق أعضائها وتصونها، ولتسهم في رسم السياسة التربوية وترشيدها.

١١- تحسين واقع المعلمين المعيشي، وذلك بزيادة رواتبهم، واعتبار التعليم مهنة، وإقرار علاوة خاصة بذلك، ودعم صندوق إسكان المعلمين، والعمل على إيجاد سكن وظيفي ملائم للمعلمين والمعلمات العاملين في المناطق النائية.

١٢- إقرار تشريعات واضحة تتعلق بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم، وتصون كرامة المعلم، وتفرض احترامه على الطلبة وأفراد المجتمع، وعدم التهاون مع الذين يحاولون العبث بكرامته والإعتداء عليه، ليتمكن من أداء رسالته المتميزة في جو من الإحترام والتقدير والإستقرار.

١٣ - تحسين نوعية التعليم والابتعاد عن أساليب التلقين الممله، واعتماد الأساليب التربوية الحديثة التي تركز على التعلم الذاتي، وتنمي التفكير العلمي الناقد، وتبني شخصية الطالب القيادية، وتراعي الفروق الفردية بين المتعلمين.

١٤ - الحرص على توفير المصادر والمراجع الفكرية والدينية والعلمية في مكتبات المدارس المختلفة، وعدم حرمان المدارس الصغيرة من ذلك، والتركيز على الكتب التي تبني اتجاهات إيجابية لدى الطلبة.

١٥ - الاهتمام بالأبنية المدرسية الحديثة في جميع مناطق المملكة وعدم التركيز على مناطق معينة دون غيرها، والعمل على إلغاء نظام الفترتين، والحرص على أن يشتمل البناء المدرسي على مسجد أو مصلى.

١٦ - التركيز على أوجه النشاط المدرسي التي تنمي لدى الطلبة الإبداع والترويح الإيجابي، والابتعاد عما سواها، مما يتنافى مع أحكام ديننا.

١٧ - الاهتمام بالتعليم الخاص، والحد من ارتفاع الرسوم في بعض المدارس، ومساواة رواتب المعلمين والمعلمات العاملين فيها برواتب العاملين في وزارة التربية والتعليم كحد أدنى، وحمايتهم من الفصل التعسفي وحرمانهم من حقوقهم دون إبداء الأسباب المقنعة.

١٨ - التحذير من مفهوم القطرية على حساب الأمة في برامج التعليم المختلفة.

١٩ - الاهتمام بالطلبة الموهوبين ووضع برامج خاصة لهؤلاء للإفادة من ذكائهم المتميز وتوجيههم التوجيه السليم بما يخدم مصلحة بلدنا وتقدمه.

٢٠ - تشجيع التعليم المهني وتوسيعه بما يسد حاجة المجتمع ويخفف من البطالة.

٢١ - محاربة الاختلاط في المؤسسات التعليمية المختلفة في المدارس وكليات المجتمع والجامعات، لما لذلك من أخطار وأضرار تهدد أخلاق الأفراد وبناء المجتمع.

٢٢ - وضع خطة تكفل تحرير المواطنين الأميين من أميتهم خلال فترة زمنية لا تتجاوز عام ٢٠٠٠ وتوفير التشريعات والبرامج والحوافز الكفيلة بذلك.

٢٣ - التركيز على التخصصات التي تهم المجتمع الأردني في التعليم العالي، وضبط تسرب الكفاءات العلمية المتميزة إلى خارج الوطن، ووضع الحوافز المالية والعلمية التي يمكنها تحقيق ذلك.

٢٤ - ضبط التعليم الجامعي ومراقبته عبر آلية معينة، وبخاصة في الجامعات الأهلية للاطمئنان على مستوى الطلبة الأكاديمي وقدرتهم على العطاء بعد التخرج.

٢٥ - زيادة فرص التعليم العالي في الجامعات الأردنية، وبخاصة في مجال الدراسات العليا، للتخفيف على المواطنين من جهة، وتوفير العملات الصعبة من جهة أخرى.

٢٦ - تشجيع البحث العلمي وفتح آفاقه المتسعة أمام المتعلمين وتوثيق الصلة بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتخصيص ميزانية


HLDL107 0000845

لذلك في المراكز العلمية داخل الجامعات، ليتمكن العلماء من أداء دورهم بكفاءة واقتدار. واستصدار التشريعات التي تكفل استقلالية مراكز البحث بما يوفر لها القدر الكافي من الحيادية.

٢٧ - العمل على تأكيد استقلالية الجامعات الرسمية وإعادة العمل بنظام مجلس الأمناء الذي يصون هذا الاستقلال.

٢٨ - العمل على إيجاد مصادر تمويل للجامعات الحكومية وتنمية صناديق الاستثمار فيها ليستفاد من ريعها في تخفيف العبء المالي عن الطلاب، واعتماد أسس عادلة ومعلنة عند إيفاد الطلبة في مختلف المراحل في بعثات دراسية داخل البلاد وخارجها.

٢٩ - اعتماد أسس عادلة ومعلنة لقبول الطلاب في الجامعات أو إيفادهم في بعثات دراسية وإلغاء الاستثناءات لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد.

## ٤ - في السياسة الثقافية والإعلامية

نظراً للدور العظيم الذي تضطلع به الثقافة والإعلام في بناء تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصية الأمة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية الأصيلة وتحديد دورها الحضاري فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :

١ - وضع فلسفة إعلامية منبثقة من عقيدة الأمة وحضارتها وقيمها ومنسجمة مع النصوص الدستورية التي تؤكد على أن دين الدولة الإسلام وأن الأردن جزء من الأمة العربية.

٢ - ترسيخ الانتماء للأمة العربية والإسلامية وحضارتها وتاريخها والاعتزاز بها، في كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفاز وسينما.

٣ - بناء السياسة الإعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة والاستقلالية والحيادية، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار، والموازنة بين الحرية المسؤولة، والالتزام بصدق الخبر وتوعية المواطن وجرأة الطرح في مراقبة السلطات، مع عدم التجريح والإثارة المبتذلة.


HLDL107 0000846

٤ - تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشئ من الإفساد والتغريب والغزو الثقافي. ومواجهة التطبيع الثقافي والإعلامي مع العدو الصهيوني، وإبقاء حالة القطيعة والعداء معه.

٥ - اهتمام وسائل الثقافة والإعلام بالالتزام باللغة العربية الفصيحة باعتبارها إطار ثقافتنا الإسلامية ووعاءها.

٦ - فتح أقنية الإعلام الرسمي (وكالة الأنباء الأردنية، الإذاعة، التلفاز) أمام جميع الآراء بما فيها المعارضة بحيث تكون معبرة عن التعددية والتنوع ومسيرة الديمقراطية التي تعيشها البلاد، لا صدى للمواقف الرسمية فحسب.

٧ - تطوير قانون نقابة الصحفيين بما يكفل الاستقرار النفسي والمادي للعاملين في هذه المهنة ويحل مشكلات خريجي الصحافة والإعلام.

٨ - العمل على حل مشكلة البطالة بين خريجي كليات الصحافة والإعلام.

٩ - تسهيل حصول الصحافيين والإعلاميين على المعلومات في سبيل تعليك الحقائق للجمهور، ومراقبة سائر السلطات بما يحقق مصلحة الوطن.

١٠ - إلغاء النص الذي يتضمنه نظام الخدمة المدنية والقاضي بمنع الموظفين الحكوميين من الكتابة في الصحف باعتباره متناقضاً مع الدستور ومع قانون الأحزاب.

١١ - وقف تدخل الأجهزة الأمنية في منح رخص دور النشر ومراكز البحوث والدراسات والمطبوعات ومؤسسات قياس الرأي العام والالتزام بنص قانون المطبوعات في هذا المجال.

١٢ - تشكيل لجان أو مجالس لمراقبة المواد الإعلامية بحيث تمنع كل ما يتنافى مع عقيدة الأمة وقيمها وثوابتها، والتعاون مع الجهات القضائية والمؤسسات الرسمية في حماية أمن الأمة الثقافي والأخلاقي، على أن يشارك في هذه اللجان أو المجالس ممثلون عن قطاعات الوعظ والإرشاد والتربية والتعليم.

١٣ - التركيز على البرامج الإسلامية لإبراز دور الفكر الإسلامي في بناء المشروع الثقافي للأمة وعرض تاريخ الأمة وتراثها عرضاً هادفاً يعينها في ترشيد مسيرتها الحاضرة والمستقبلة.



١٤ - منع دخول آليات الغزو الثقافي من أقراص الستلايت وقصرها على المؤسسات الإعلامية والسياسية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وعدم إعطاء تراخيص للقنوات الإعلامية الغربية للبث من خلال الأردن لما تمارسه من هيمنة ثقافية وأخلاقية وإعلامية، ونشر للإنحلال وتطبيع مع العدو.

١٥ - تسهيل وصول الصحافة الأردنية إلى محيطها العربي، بحيث تكون رسالتها مرتبطة بقضايا الأمة تأثيراً وتأثراً.

١٦ - إعادة النظر في الجمارك المرتفعة على ورق الصحف وسائر وسائل الكتابة والثقافة، فالثقافة والإعلام لا تقلان أهمية عن الخبز والغذاء.

١٧ - وضع الأسس العادلة في التعيين والترقية في المؤسسات الإعلامية، ومنع التدخلات الأمنية في التوظيف في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

١٨ - تشكيل مجلس أعلى للتوجيه والإعلام والثقافة ينسق بين أعمال وزارات التوجيه (الإعلام، التربية، الأوقاف) حتى لا يهدم جهاز ما يبنيه الآخر، وتلتزم جميعها بقيم الأمة وأخلاقها.

## ٥ - في سياسة الوعظ والإرشاد

سنعمل على النهوض بالوعظ والإرشاد ليؤدي رسالته العظيمة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوقوف في وجه التهويد، والتغريب، والدعوات الهدامة، والمبادئ الفاسدة، وتحصين الناس بالعقيدة الصحيحة، والأخلاق الإسلامية الكريمة، وهدايتهم إلى عبادة ربهم، وطاعته، والتمسك بشريعته، وتطهير حياتهم، وأعمالهم، ومعاملاتهم من المعاصي والآثام وتزكية نفوسهم بخشية الله وتقواه، والتحلي بآداب الشريعة وأحكامها. وسنعمل على تحقيق هذه الأهداف بإذن الله تعالى من خلال ما يلي :

١ - تحويل جهاز الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف إلى مؤسسة ذات استقلال إداري ومالي لتتمتع بالصلاحيات التي تساعدها على القيام برسالتها العظيمة بقوة وكفاءة.

٢ – العمل على دعم هذه المؤسسة بالمؤهلين من خريجي كليات الشريعة والدعوة، لسد الفراغ الكبير في المساجد.
٣ – العمل على دعم كلية الدعوة وأصول الدين لتشيد بناءها، وتستكمل حاجاتها من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس.
٤ – العمل على دعم كليات الشريعة، والمستفرقين من الطلاب فيها وقسم الدراسات العليا، لتخريج المؤهلين القادرين على القيام برسالة الوعظ والإرشاد، وتفقيه الناس بأمور دينهم.
٥ – العمل على بناء المساجد في العاصمة وسائر المدن، والقرى، والبادية، والتعاون مع أمانة عمان الكبرى، والمجالس البلدية والقروية لتخصيص قطع الأراضي المناسبة للمسجد ضمن المخططات التنظيمية للأحياء السكنية. والتعاون كذلك مع أهل الخير ليشاركوا في إعمار بيوت الله.
٦ – العمل على إزالة القيود التي تعوق عمل الواعظ والسعي لتحسين وضعه الاجتماعي والمعيشي.
٧ – العمل على تطوير وسائل الوعظ والإرشاد والاستفادة من التقنيات الحديثة والعمل على تعميم دور القرآن الكريم في جميع المساجد.
٨ – تفعيل صندوق الدعوة الإسلامية في وزارة الأوقاف بمشاركة القطاع الخاص من أهل الخير والشركات لينفق منه على تطوير مستوى خدمات الوعظ والإرشاد.
٩ – العمل على التعاون مع الجمعيات النسائية، ودوائر المرأة في الوزارات، والمؤسسات، والجمعيات الخيرية، لتقوم المرأة بدورها العظيم في بناء المجتمع والنهوض به في جميع المجالات.
١٠ – العمل على إحياء رسالة المسجد في تجديد حلقات العلوم الشرعية المختلفة، وربطه بالعلماء والفقهاء والمربين، ووصله بجمهور المسجد، وجيرانه، ليحقق المسجد رسالته الاجتماعية في إصلاح ذات البين، والتعاون على البر والتقوى ويكون مركز إشعاع حضاري في المجتمع.
١١ – تحويل دائرة الإفتاء إلى مؤسسة مستقلة على غرار دائرة قاضي القضاة ودعمها بالموازنة الكافية، والصلاحيات اللازمة، لتملأ الفراغ الكبير في مجال الفتوى بالعلماء والفقهاء المشهود لهم بالعلم، والفضل،


HLDL107 0000849

والتقوى، ويكون في كل محافظة دائرة للفتوى يرتبط بمفتيها في المحافظة عدد من المفتين العلماء المؤهلين المنتشرين في المدن والتجمعات السكنية.

## ٦ – في السياسة الاجتماعية

لما كان بناء المجتمع بناءً سليماً متماسكاً هدفاً كبيراً يسعى لتحقيقه كل المخلصين في هذا الوطن فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :

١ – النهوض بالرجل والمرأة جميعاً، فالنساء شقائق الرجال كما قال رسول الله- ﷺ -.
٢ – حماية الطفولة ورعايتها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم، وحظر استخدام الأطفال في أعمال تلحق بهم الأذى، ومنع تشغيلهم قبل بلوغهم السن القانوني.
٣ – محاربة الفقر من خلال الدعوة إلى العدالة في توزيع الثروة والإصلاح التشريعي والاقتصادي ومن خلال نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام ومن خلال تشجيع الجمعيات الخيرية ورفع القيود عن نشاطاتها.
٤ – العمل على برنامج للأسرة المنتجة بحيث تقوم الأسرة الفقيرة بسد احتياجاتها من خلال توفير الدولة لوسائل الإنتاج الميسورة لها، في المجالين الصناعي والزراعي.
٥ – تطوير مراكز الدراسات الاجتماعية بحيث تتمكن من تقديم المعلومات الدقيقة لصانع القرار في المجال الاجتماعي.
٦ – معالجة العشوائيات الإجتماعية كالتشرد والتسول وتعاطي المخدرات والكحول.
٧ – تفعيل تطبيق قانون رعاية المعاقين الذي أقره مجلس الأمة عام ١٩٩٣م والذي يعتبر نقلة نوعية حضارية في هذا المجال.
٨ – زيادة عدد دور رعاية الأطفال الأيتام وتوزيعها على جميع المحافظات.
٩ – إنشاء صندوق للزواج، تشارك فيه الدولة، لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج من خلال إعطائهم القروض الميسرة.


HLDL107 0000850

١٠ – مضاعفة مخصصات صندوق المعونة الوطنية، وتسهيل إجراءات استفادة المواطنين منها في سائر المحافظات وفق معايير موضوعية عادلة.

١١ – مضاعفة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل بحيث تضاعف فرص العمل في المشاريع التنموية الفردية والجماعية في مختلف المحافظات وبهذا تقل نسبة البطالة وتزداد فرص العمل أمام المواطنين الراغبين في الاستفادة من أموال الصندوق عن طريق القرض الحسن والمرابحة المقرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

١٢ – إيجاد نشاطات تنموية في المناطق الريفية والتجمعات السكانية الفقيرة ومن هذه النشاطات مزارع الأبقار وتربية الدواجن والمواشي وتصنيع منتجاتها من أصواف وشعر وألبان وإيجاد مشاغل حياكة يدوية أو ميكانيكية. ويمكن تمويل هذه النشاطات عن طريق المنح والقروض وذلك بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والتعاونية في المناطق المختلفة.

١٣ – تنشيط اتحاد الجمعيات الخيرية في كل محافظة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن. والتفكير الجدي في إلغاء اليانصيب الربوي وعمل مشروع بديل يسمى مشروع الدينار الخيري، يرفع شعار دينار من كل مواطن في العام لدعم العمل الخيري في جميع مجالات الخير.

١٤ – دعم المؤسسات الخيرية العاملة في مجال رعاية اليتيم.

١٥ – دعم الجهود الرامية لحماية الأسرة من التفكك وإحاطتها بالرعاية اللازمة لأهميتها القصوى في سلامة المجتمع ونهضته.

١٦ – تطوير فكرة الضمان الاجتماعي وتفعيل مؤسسته لتصبح قادرة على تأمين حق المواطنين في السكن والغذاء والدواء.

١٧ – إعلان الحرب على الفساد بكل صوره، ووضع القوانين الرادعة الكفيلة بحماية المجتمع من الفساد والمفسدين من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :

* مكافحة وسائل الانحراف الأخلاقي ومعاقبة مرتكبي الفاحشة.
* مكافحة القمار بكل أشكاله من ألعاب ويانصيب ومسابقات وغيرها باعتباره كسباً حراماً ينكره الإسلام.



* مكافحة المخدرات بدون هوادة. وتشديد عقوبة تهريبها أو المتاجرة بها أو تعاطيها.
* منع الخمر صناعة وتجارة وتداولاً وتعاطياً.
* مقاومة الانحلال الأخلاقي بجميع صوره.
* إغلاق صالات الرقص في الملاهي والفنادق وغيرها.

١٨ – التأكيد على حق الوالدين بالرعاية التامة ولاسيما في مرحلة الشيخوخة والحاجة إلى العناية ودعم دور رعاية المسنين بالنسبة للذين لا يجدون من يرعاهم.

١٩ – التوسع في إنشاء الجمعيات الخيرية لتعم جميع الأحياء في المدن والقرى وتسهيل إجراءات الموافقة على ترخيصها.

٢٠ – المحافظة على الشخصية المستقلة للمجتمع بعيداً عن مظاهر التغريب الترف والاستهلاك والمباهاة.

٢١ – تفعيل دور الاتحاد النسائي وتوسيع قاعدته وتطوير مهماته وتعديل قانونه بما يحقق ذلك.

## – في مجال الرعاية الاجتماعية الخاصة

تقديراً من حزبنا للظروف القاسية التي تعيشها بعض الفئات من المواطنين من أصحاب الإعاقات المختلفة فسنعمل على ما يلي :

١ – تطوير مراكز الإعاقات في الأقضية والألوية والمحافظات كماً ونوعاً وبذل مزيد من الرعاية لرفع مستواها لتكون موئلاً كريماً لمثل هؤلاء.

٢ – إقامة دار للمسنين في كل محافظة وبذل الجهد لإيوائهم بصورة تصون لهم الحياة الطيبة والعيش الكريم.

٣ – العناية بخريجي التربية الخاصة وإلحاقهم بالمعاهد والمراكز الخاصة وإعطائهم الأولوية في أن يعملوا بها باعتبارهم ذوي تخصص وقدرات متميزة في هذا المجال.

٤ – إقامة معارض في مختلف المحافظات تشتمل على الأيدي المبدعة من ذوي العاهات والإعاقات لتسويق إنتاجهم في السوق المحلية والعربية والدولية.

٥ – التعامل مع الأرض تعاملاً إنتاجياً بالتعاون مع وزارة الزراعة لتوزيع الأرض على العاملين فيها المستخرجين الخير منها ليكون للمواطن العامل المجد قطعة أرض يأكل منها وينتج.

٦ – إقامة نمطين من المدارس للجانحين :

أ – مدارس أكاديمية ذات هيئات تدريسية ومناهج وكتب وإلحاق ملاعب بها ومكتبات ومصليات واعتماد عدد من الأخصائيين من التربويين والنفسيين ومراقبي السلوك تمهيداً لنقل الثابين منهم من ذوي السلوك السوي إلى مدارس الحكومة لدمجهم في المجتمع.

ب – مدارس صناعية للذين انقطعوا عن الدراسة فترة طويلة ويلحق بهذه المدارس ورش متخصصة للحدادة والنجارة والكهرباء والميكانيك والدهان والتنجيد ليتخرج منتسبوها أصحاب مهن يدوية تدر عليهم الرزق الحلال لتوفير العيش الكريم لهم.

## – في مجال المرأة

لابد من تعزيز مكانة المرأة كما قررها الإسلام بعيداً عن العادات الوافدة والتقاليد الراكدة الغريبة عن ثقافتنا حيث أن المجتمع لا يمكن أن ينهض بنصفه، وقد أثبتت المرأة الأردنية أنها قادرة على تمثل قيم الإسلام ورفض أشكال التبعية والتخلف، وأثبتت جدارتها في كافة المجالات عاملة ومتعلمة. وبما أن المرأة شريكة الرجل في تحقيق مقاصد الدين وأهداف الأمة، سيعمل حزبنا على :

١ – العمل على تحصيل حقوق المرأة الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها.

٢ – تحصين المرأة بالثقافة الإسلامية وتأكيد شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام والالتزام، والتأكيد على خصوصية دور المرأة باعتبارها أماً ومربية في التصدي لسياسات التطبيع وأشكاله كافة.



٣ – توعية المرأة بحقوقها الشرعية (مثل حقها في العمل والتعليم واختيار الزوج وحقوق الميراث...) وتعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق أقرها الإسلام، وصونها من التعدي والانتهاك.

٤ – تفعيل الاتحاد النسائي الأردني من خلال تعديل قانونه بحيث يستوعب المرأة الأردنية أينما كانت ويعبر عن طموحاتها.

٥ – توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع والمشروع النهضوي للأمة، من خلال مشاركتها الفعالة في جميع مجالات العمل التنموي والعمل السياسي.

## – في مجال الشباب

يمثل الشباب ذكوراً وإناثاً الطاقة الفاعلة في المجتمع، وهو شريك في الحاضر، وفي المستقبل، كما أن اتجاهات النمو السكاني في الأردن تؤكد أن أعداد الشباب في تزايد، وهم بذلك يمثلون حضوراً كمياً، إضافة إلى حضورهم النوعي فهم يملكون طاقة العمل والوقت الكافي ومثالية الطموحات. وإذا ما أحسن توجيههم وفتحت أمامهم الأبواب تحولت طاقاتهم ومثاليتهم إلى إنتاج وعلم وتنمية، أما إذا أسيء التوجيه وأغلقت الأبواب تحولت الطاقة إلى هدم وفراغ وفساد..

ولابد من أن يتمثل الشباب قيم الإسلام حتى يتمكن من بناء شخصيته وتحقيق ذاته، والإسهام في بناء وطنه، ولابد من تنمية الجوانب الروحية، والفكرية، والبدنية، والاجتماعية، بشكل شامل ومتوازن.

وسيعمل حزبنا على ما يلي :

١ – مواصلة العمل على تأسيس الاتحاد العام لطلبة الأردن، وعدم الالتفاف حول فكرته، وتوفير كل دعم له للنهوض برسالته في تمثيل الشباب الأردني وتلبية طموحاته.

٢ – التوسع في إنشاء المؤسسات الشبابية وترشيد القائم منها لينسجم مع عقيدة الأمة، والتي تعمل على تحقيق الشخصية الشبابية في مختلف أبعادها الروحية والعقلية والجسمية والاجتماعية.



14

٣ – العمل على إعداد الشباب جهادياً من خلال التدريب العسكري والتعبئة الروحية، كما لابد من ممارسة العمل المنتج من خلال معسكرات التدريب زراعة وخدمة اجتماعية وما إلى ذلك....

٤ – دعم الأندية الرياضية والثقافية، ووضع حد للتدخلات في شؤونها ومحاربة الظواهر السلبية للأندية من العصبية والجهوية والإقليمية والتنافس غير المشروع.

٥ – استثمار طاقات الشباب في العمل التطوعي والخيري والتنموي بما يخدم الأمة ويبني الوطن.

## – في مجال السياسة الإسكانية

لما كان توفير المسكن الذي يستر ساكنيه ويقيهم الحر والقر حقاً لكل مواطن ولما كان الأردن يعاني من أزمة في المساكن ناشئة عن ارتفاع كلفة الأرض الصالحة للسكن وعن عودة كثير من المواطنين الذين كانوا يعيشون في الخليج عودة قسرية فإن حزبنا سيعمل على ما يلي:

١ – تخصيص بعض أراضي الدولة غير الصالحة للزراعة وإقامة المدن والقرى عليها وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود لإقامة مساكنهم عليها.

٢ – العمل على توفير المساكن لصغار الموظفين وذوي الدخل المحدود بسعر الكلفة وبأقساط ميسرة خالية من الربا وتوزيعها على المستحقين بعدالة.

٣ – وضع سياسة راشدة تضمن إعادة النظر في نوع البناء من حيث الكلفة والبعد ما أمكن عن الإضافات غير الضرورية من حيث الواجهات المعمارية وغيرها.

٤ – تشجيع عقود الإسكان الموافقة للشريعة الإسلامية وإعفاء المستفيدين من مشاريع الإسكان من الفوائد الربوية.



٥ – تشجيع إنشاء مجمعات الإسكان الوظيفي الملحقة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والشركات العامة والمصانع الكبيرة الأمر الذي يعمل على تأمين حاجات الموظفين والعمال الأساسية ويزيد من إنتاجيتهم وفعاليتهم.

## ٧ – في السياسة الصحية

إيماناً منا بأهمية أسباب الصحة للمواطن وقاية وعلاجاً فسيعمل حزبنا على تحقيق الأمور التالية :

١ – العمل على زيادة المراكز الصحية الشاملة تيسيراً للعلاج وتخفيفاً على المواطنين في القرى والمدن الصغيرة.

٢ – التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوزيعها بشكل عادل لتشمل جميع أرجاء المملكة.

٣ – وضع الخطط اللازمة للتوسع في بناء المستشفيات المتكاملة وفق احتياجات المناطق.

٤ – التوجه نحو توفير التأمين الصحي الشامل للمواطنين.

٥ – العمل على توفير الأدوية وضبط التسعيرة الدوائية بما لا يرهق المواطن ويحد من الربح الفاحش، وتحقيق شعار (الدواء خدمة لا سلعة).

٦ – العمل على إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدى مستشفيات الحكومة المختلفة بحيث لا تنحصر الكفاءات والتجهيزات في العاصمة والمدن الكبرى.

٧ – توفير الحوافز المادية للأطباء العاملين في المناطق النائية وذوي الاختصاصات النادرة من العاملين في المجال الصحي.

٨ – دعم وتطوير برامج التثقيف والإعلام الصحي الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المواطنين.

٩ – اعتماد أسلوب التخطيط العلمي في توزيع الخدمات وتطويرها.



15

## ٨ - في السياسة البيئية

يرى حزبنا أن سلامة البيئة والطبيعة جناحا الطائر في المحافظة على بقاء الأمة، وتقدمها وكما يسعى حزبنا لإصلاح البيئة الفكرية عقيدة، وخلقاً، وسلوكاً، يسعى لإصلاح البيئة الطبيعية أرضاً، وماءً، وهواءً، ونباتاً، وشجراً، وحيواناً، وعمراناً، وما يحتاج إليه المواطن من طعام، وشراب، وملبس، ومسكن،وغيرها، وسيعمل حزبنا بإذن الله تعالى لتحقيق ما يلي :

١ - نشر الثقافة البيئية من منظور إسلامي، وإدخالها في المناهج الدراسية، والإعلامية وفي توجيهات الخطباء والوعاظ في بيوت الله.

٢ - المحافظة على الأراضي الزراعية، ووقف الزحف العمراني عليها، ومحاربة التصحر.

٣ - صيانة موارد المياه من التلوث، والجفاف، والملوحة، بما فيها الإسراف بإجازة فتح الآبار، وعدم الحزم مع المخالفين، وحماية ماء الأزرق والأحواض المائية، والينابيع المختلفة، وحماية الأراضي الزراعية فيها.

٤ - العمل على صيانة مياه الشرب، ومياه الزراعة من المياه العادمة، ومن فضلات المصانع.

٥ - السعي لإبعاد المصانع ذات الغازات المؤذية بالصحة، وذات الفضلات الكيماوية عن المناطق السكنية.

٦ - وضع سياسة حازمة وراشدة تضمن الرقابة المستمرة في إستعمال الأسمدة والمبيدات والمخصبات للمنتجات الزراعية والتسمين الحيواني حفاظاً على حياة المواطنين.

٧ - التحكم بالمياه العادمة والمخلفات الكيماوية بما يكفل منع التلوث البيئي في مجال الإنسان والحيوان والنبات.

٨ - العمل على حماية الغابات من القطع غير المخطط، والعبث والحريق.

٩ - العمل على حماية الطيور ومنع الصيد المؤذي لوجودها وتكاثرها.

١٠ - العمل على حماية خليج العقبة، والأنهار ومياه السدود من التلوث وقتل الثروة السمكية فيها.


HLDL107 0000857

مرشحو

## حزب جبهة العمل الإسلامي

عمان الأولى

الأستاذ
عبد العزيز جبر شبانة

عمان الثانية

الأستاذ
حمزة منصور

الشيخ
عبد المنعم أبو زنط

عمان الثالثة

الدكتور
إبراهيم زيد الكيلاني

عمان الرابعة

الأستاذ
محمد عبدالكريم المعارمة

HLDL107 0000858

عمان الخامسة

الدكتور
همام سعيد

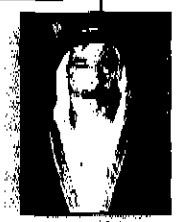

الدكتور
محمد أبو فارس

الأستاذ
نمر العساف

الأستاذ
داود قوجق

## مرشحو
## حزب جبهة العمل الإسلامي

## مرشحو
## حزب جبهة العمل الإسلامي

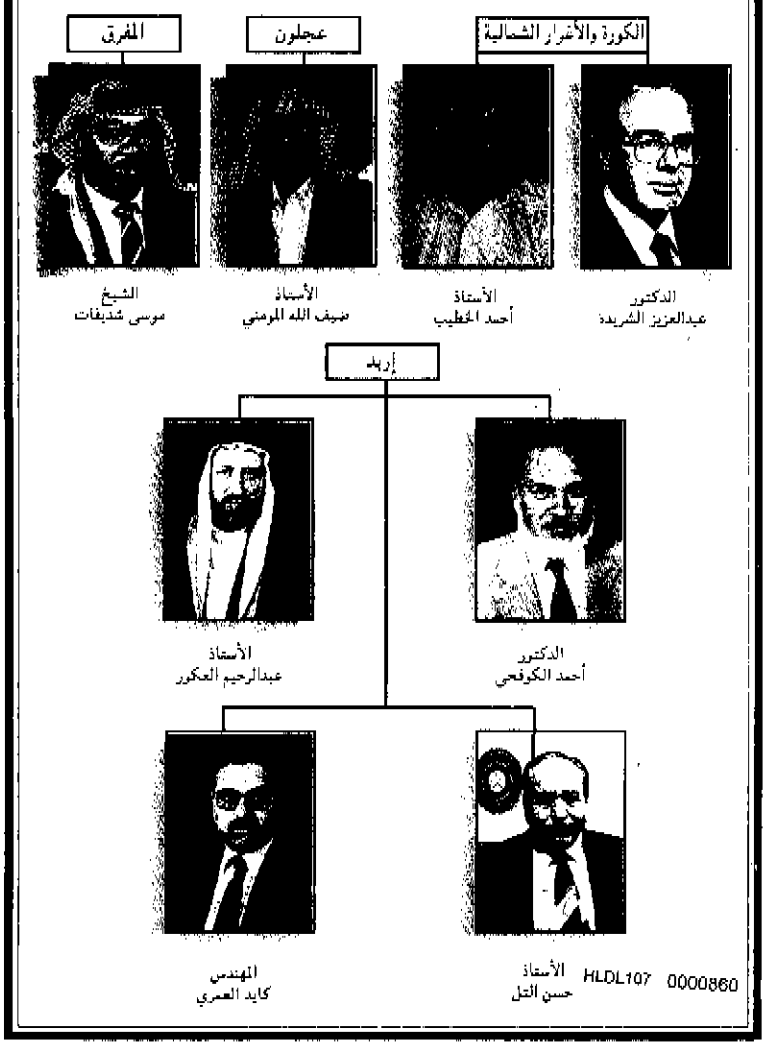

١١ – اتباع سياسة راشدة في تربية الأنعام، والطيور الداجنة، بما يكفل منع الأذى عن البيئة في تربيتها، وفي ذبحها.

١٢ – تشديد الرقابة على ما يستورد من أسماك ولحوم، وأنعام ومن مواد غذائية، حتى لاتكون مصابة بأمراض التلوث الكيماوي.، أو الإشعاع النووي وغير ذلك.

١٣ – وضع سياسة حازمة لمنع التدخين، والتبصير بأضراره، ومتابعة تنفيذ التعليمات الصادرة بخصوصه.

١٤ – وضع سياسة حازمة لحماية الصحة ومنع التلوث في القرى والمخيمات، والتجمعات السكنية، والحرص على نظافة الشوارع والتخلص من الفضلات.

## ٩ – في السياسة الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي ذا أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية. وهو بحق مستودع الأمن الغذائي ومصدر رزق نسبه عالية من السكان، ويزود القطاع الصناعي بالمواد الأولية اللازمة للتنمية الصناعية، ويوثق شعور الإنسان وارتباطه بالأرض والوطن. ولكن القطاع الزراعي يعاني بنفس الوقت من معوقات ومشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق مستوى معيشة أفضل للعاملين فيه من زراع وفنيين وعمال ومهندسين زراعيين، وعليه يرى حزبنا الإشارة إلى المعالم التالية في تطلعاته لتطوير هذا القطاع وتصحيح مساره وحل مشكلاته :

١ – تبني سياسة زارعية شاملة تمكننا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زارعية نباتية كانت أو حيوانية وبين حاجتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على التصنيع والتصدير للأسواق الخارجية.

٢ – دعم العمل العربي المشترك في مجال تكامل الإنتاج الزراعي وربط التنمية الزراعية الأردنية بالتنمية الزراعية العربية لسد الفجوة الغذائية التي يتعذر تحقيقها في الأردن وحده، وكضمان ضد خطر التبعية وتهديد الأمن الوطني بفقدان الغذاء.



مرشحو
حزب جبهة العمل الإسلامي

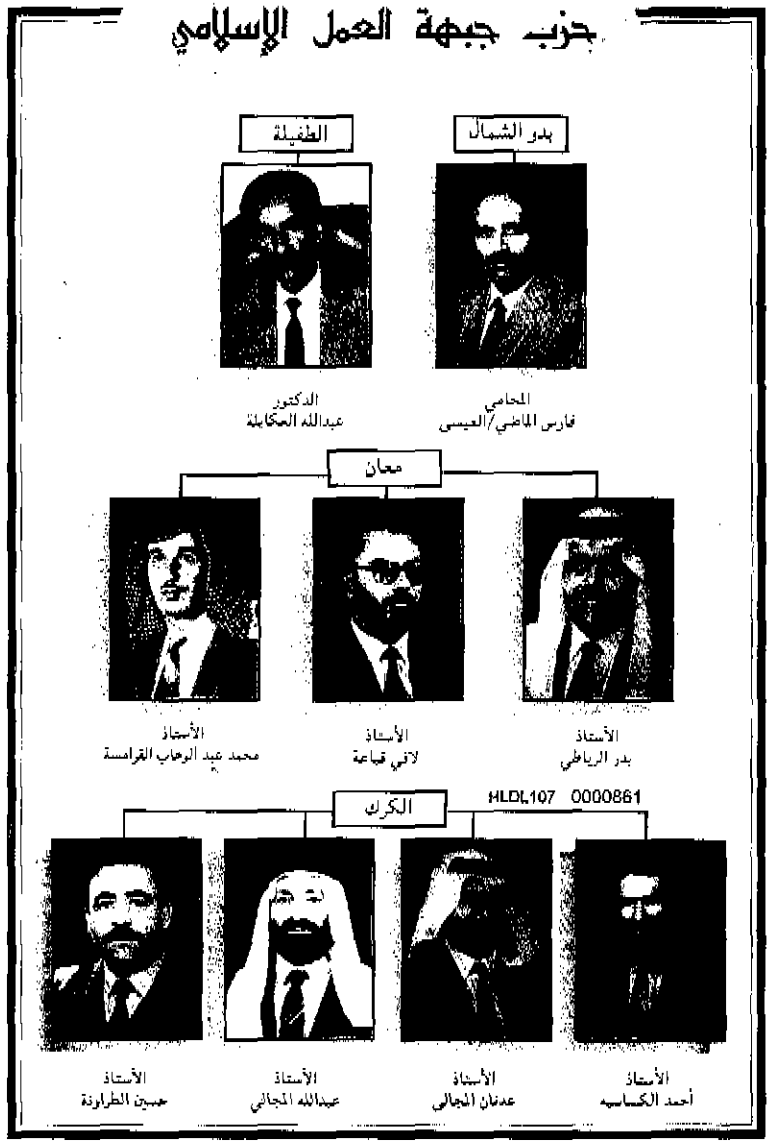


HLDL107 0000861

٣ – التركيز على المحاصيل التي لنا فيها ميزة نسبية، وتحقق إنتاجاً أمثل بتكاليف أقل، وتمكننا من تحقيق فائض نستخدمه في التصنيع وفي التبادل مع الدول الأخرى.

٤ – اعتماد مبدأ الجدوى الاجتماعية بالنسبة للسلع الزراعية الاستراتيجية كالقمح والسلع الزراعية التي تحقق حماية للمزارعين الصغار وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

٥ – العمل على التوسع أفقياً بزيادة المساحات المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة والتوقف عن ترك الأرض بوراً وكذلك زيادتها من خلال ترشيد استهلاك المياه على مستوى المزرعة واستعمالها استعمالاً أمثل لمساحة أوسع خاصة في مناطق البادية والأراضي المرتفعة.

٦ – التوسع رأسياً بتكثيف الزراعة وزيادة إنتاجية الدونم باستخدام التقنيات الحديثة من مخصبات ومبيدات للآفات الزراعية وبذور محسنة وميكنة زراعية ملائمة وغيرها.

٧ – العمل على توزيع أراضي الدولة المستصلحة والقابلة للزراعة على الفئتين التاليتين :

أ – المستحقين من المزارعين وأصحاب الحقوق في الواجهات العشائرية ومناطق التوزيع.

ب – المهندسين الزراعيين وخريجي المعاهد الزراعية لاستغلالها حسب الأسس العلمية الصحيحة وإدخال التقنيات الحديثة ولحل مشكلة البطالة.

٨ – السعي إلى تصنيف الأراضي في المملكة وتحقيق استعمالاتها ووضع التشريعات اللازمة لذلك.

٩ – معالجة مشكلة تفتت الملكية في الأراضي الزراعية ومشكلة الأراضي على الشيوع وتشجيع الاستثمار على مبدأ الاستغلال الجماعي للأرض من قبل جمعيات تعاونية وشركات إنتاجية وخدمية متخصصة تعمل على تجميع القطع الزراعية الصغيرة والقطع ذات الأشكال غير المناسبة للاستغلال الزراعي في وحدات مساحية نستطيع معها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووضع الحوافز والتشريعات المناسبة لتحقيق ذلك بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية.



١٠ – العمل على مكافحة التصحر بكل أشكاله ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

١١ – إنشاء هيئة متخصصة في التعامل مع الكوارث الطبيعية أو إنشاء صندوق الطوارئ لدعم المزارعين، وتمكينهم من تحمل ظروف المخاطرة التي تكتنف العمل الزراعي بين الحين والآخر.

١٢ – إعادة تشكيل اتحاد المزارعين وتفعيله بحيث يشمل المزارعين في كل محافظات المملكة ويساهم في رسم السياسة الزراعية.

١٣ – العمل على دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإعطائه أولوية في الاهتمام لأن المنافسة بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى غير متكافئة من حيث مستوى الدخول والأجور.

١٤ – وضع الحوافز اللازمة بتشجيع ناشئتنا إلى العودة للأرض والاستثمار بالزراعة ووقف سيل الهجرة من الريف إلى المدن.

١٥ – العمل على تبني نظام أقراض زراعي بديل للنظام الربوي بحيث ينسجم ومبادئ شريعتنا السمحة وتشجيع الأقراض الزراعي العيني مقابل الثمن المؤجل أو تقاضي بدل خدمات محسوبة وتطبيق المبادئ الإسلامية في المرابحة والمضاربة وغيرها. وإجراء التعديلات القانونية الخاصة بهذا الشأن.

١٦ – حل مشكلة المديونية المتراكمة على المزارعين وأنصاف صغارهم وحمايتهم، والعمل على توحيد مصادر الأقراض.

١٧ – العمل على تكثيف التنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية بالقطاع الزراعي سياسات وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً وإصدار التشريعات الضرورية لذلك.

١٨ – توجيه البحث العلمي الزراعي وتنسيق الجهود المبذولة فيه بين المؤسسات المعنية من جامعات ومراكز أبحاث مع التركيز على البحوث التطبيقية، والعمل على ربطها بمشاكل القطاع الزراعي، وتكثيف البحوث الخاصة بالزراعة في المناطق الجافة.

١٩ – التأكيد على ضرورة دعم جهاز الإرشاد الزراعي بزيادة عدد المختصين فيه وتدريب كوادره من أجل زيادة فعاليته وكفاءته في خدمة

المزارعين بشكل أجود وعلى نطاق أوسع، وللقيام بنقل التقنيات الحديثة ونتائج الأبحاث الزراعية التطبيقية الملائمة إلى المزارعين من خلال اللقاءات المباشرة والنشرات الإرشادية.

٢٠ - العمل على اعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الزراعية، والعمل على استغلال طاقات الأسر الريفية وتطوير نشاطاتها.

٢١ - العمل على زيادة الرقعة المزروعة بالحبوب الاستراتيجية خاصة القمح والعمل على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية منها باستخدام التقنيات الحديثة والتركيز على الري التكميلي في المناطق التي لا تتجاوز فيها معدلات الأمطار ٢٠٠ ملم باستغلال مياه الحصاد المائي والمياه العادمة المنقاة.

٢٢ - تشجيع زراعة النخيل في الأغوار والواحات الصحراوية.

٢٣ - تشجيع مشاريع التصنيع الغذائي لامتصاص فوائض الإنتاج.

٢٤ - العمل على إكثار البذور والتقاوي محلياً وبالتعاون مع المؤسسات العربية المختصة وتدعيم هذا الاتجاه بالمختصين والأموال اللازمة.

٢٥ - تشكيل مجالس متخصصة تعنى كل منها بحقل من الحقول الزراعية كالمحاصيل الحقلية والخضار والدواجن... إلخ

## في مجال الثروة الحيوانية

١ - العمل على زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها والعمل كذلك على تخفيض كلفة الإنتاج ومستلزماته لمواجهة الانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها بالتركيز على :

أ - إنشاء مزارع حديثة ومكثفة للأبقار الحلوب والأغنام الملائمة لزيادة إنتاجنا من الحليب ووقف استيراد الحليب المجفف عدا حليب الأطفال.


HLDL107 0000866

ب - تشجيع مزارع تسمين الخراف والعجول لتغطية حاجاتنا من اللحوم الحمراء وتوفير الشروط اللازمة لجعلها قادرة على المنافسة.

ج - العمل على تنظيم مزارع قطاع الدواجن اللاحم والبياض لضبط الإنتاج وتسويقه بأسعار مجدية.

د - إنشاء شركات مسالخ الدواجن الحديثة وإنشاء مراكز تبريد وتجميد لامتصاص الفائض وتوزيعه في الوقت المناسب.

هـ - العمل على تطوير المراعي الطبيعية والعمل على تنميتها من خلال زيادة مساحة وعدد المحميات الرعوية وإقامة السدود الترابية والحفائر المائية والإستفادة منها في عملية استصلاح المراعي وحمايتها من التصحر واستغلالها حسب خطة منظمة، وإدخال زراعة البذور المناسبة والملائمة لظروفنا.

و - زراعة الأعلاف الخضراء وتضمينها في الدورة الزراعية والاستفادة في هذا المجال من المياه العادمة المنقاة.

ز - تشجيع زراعة الحبوب العلفية اللازمة للصناعة العلفية كالذرة البيضاء والصفراء والشعير، وتشجيع صناعة استخراج الزيوت من البذور التي تصلح كسبتها للصناعات العلفية، والاستفادة من مخلفات المسالخ لهذه الصناعة.

ح - توسيع نطاق الخدمات البيطرية والخدمات البيطرية المتنقلة.

٢ - العمل على تعميم مشاريع تربية النحل لفائدتها الكبيرة في إنتاج العسل وزيادة الإنتاج النباتي.

## في مجال التسويق الزراعي

١ - وضع الحلول لظاهرة الاختناقات التسويقية وتدني المردود من خلال ما يلي :

أ - التنويع في الزراعة لتغطية حاجة البلد من مختلف السلع الزراعية بقدر الإمكان.


HLDL107 0000868

ب – التركيز على ضرورة إعطاء الإنتاج الأردني القدرة على المنافسة من خلال تحسين نوعية السلع المصدرة وتخفيض تكاليف الإنتاج بالعمل على تذليل كل العقبات الفنية خاصة ما بعد الحصاد وجني المحصول.

ج – العمل على استعادة أسواقنا التقليدية في دول الخليج والعالم العربي لتصريف فوائض الإنتاج واتخاذ الإجراءات المناسبة لدخولنا للسوق الأوروبية.

د – وقف الاختراقات لسياسات تنظيم الإنتاج ومبادئ سياسات الاستيراد والتصدير التي تضعها المؤسسات المختصة من قبل المتنفذين وأصحاب المصالح الخاصة مما يفسد الغاية من التنظيم ويعوق نجاح السياسات ويتحمل الثمن باهظاً نتيجة لذلك المستهلك والمنتج الصغير.

٢ – العمل على وضع سياسات سعرية تحمي فيها المنتج والمستهلك وبحيث لا يقل فيها سعر الجملة عن تكلفة الإنتاج في أسوأ الحالات.

٣ – حل مشكلة الضريبة المفروضة على الشاحنات الأردنية الناقلة حين مرورها من الأراضي السعودية.

٤ – العمل على الإسراع في إنشاء بنك العبوات مما يخفض من تكاليف التسويق.

٥ – العمل على تخفيض الجمارك على الشاحنات والبرادات القديمة حين استبدالها بالأنواع الأكفأ وكذلك بتخفيض الجمارك على قطع غيارها.

٦ – متابعة حكومية مباشرة لأسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ومراقبة أسعارها في السوق المحلي لتخفيض الكلفة وتحسين مستوى المزارع وتخفيض أسعار المنتوج على المستهلك.



## ١٠ - في السياسة المائية

الماء أساس الحياة، قال تعالى : ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾. يعتبر الأردن من البلدان الفقيرة بمواردها المائية نظراً لقلة أنهاره ومخزونه المائي وشح أمطاره وتذبذبها في الكميات بين عام وآخر. وتتعاظم المشكلة مع ازدياد الطلب على الماء لأغراض الشرب والصناعة والزراعة مما يشكل عائقاً أساسياً في طريق التنمية وسد حاجة الناس المتزايدة. ويرى حزبنا حل هذه المشكلة من خلال ما يلي :

### أولاً : رسم سياسات مائية محلية تكفل استغلال المتوفر استغلالاً أمثل من خلال ما يلي :

١ – رسم سياسة مائية واضحة تشارك فيها كل الجهات ذات العلاقة وتوكل هذه المهمة إلى المختصين في هذه المجالات من حيث رسم السياسات المائية وتنفيذها في عالم الواقع.

٢ – تطوير التشريعات المائية في ضوء سياسة مائية راشدة بحيث تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

٣ – تقييم المشاريع المائية القائمة وإجراء الدراسات اللازمة للمشاريع المستقبلية.

٤ – إصدار تشريع يسمح للجهات المعنية في الحكومة بإدارة الآبار الأرتوازية أو خزانات المياه الحكومية والخاصة في المناطق الشرقية بحيث يلتزم بتوزيع المياه توزيعاً عادلاً بالثمن المناسب على جميع أراضي المنطقة ضمن مشروع ري متكامل يحافظ عليها وعلى حقوق أصحابها من التملح والتضوب.

٥ – العمل على نشر الوعي بكل الوسائل المتاحة لتوعية المواطنين بضرورة الترشيد في استهلاك المياه لأغراض الاستعمال المنزلي وغيره.

٦ – كشف المعلومات الصحيحة والواقعية عن المخزون المائي للمواطنين للتعايش مع هذا الواقع.



21

٧ – استغلال الأحواض المائية العميقة ومياه الأمطار الساقطة وتغذية المياه الجوفية تغذية صناعية بواسطة أساليب الحصاد المائي المختلفة وإقامة السدود الترابية، وتشجيع أصحاب البيوت لإقامة آبار تجميعية لمياه الأمطار.

٨ – تحلية المياه الجوفية والتي تزيد ملوحتها عن المستويات المسموح بها في مجال الاستهلاك البشري والزراعي، مما يساعد على استخدام مصادر المياه المالحة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص.

٩ – العمل على إصلاح شبكات المياه القديمة ومنع تسرب المياه منها في برنامج مدروس وتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

١٠ – التركيز على توفير المياه الصالحة للشرب خاصة. وغيرها ضمن أفضل المواصفات العالمية.

١١ – حصر مصادر تلوث المياه خاصة الخارجة من المصانع والمياه العادمة الأخرى. والتأكيد على دراسة التأثيرات البيئية لكافة المشاريع التنموية على المياه.

١٢ – إقامة مشاريع الصرف الصحي للتجمعات السكانية الكبيرة وإلزام أصحاب المصانع بإيجاد محطات تنقية خاصة بها تحت إشراف هندسي ودراسة إمكانية إعادة استخدامها لغايات الزراعة والصناعة بعد تنقيتها.

١٣ – المحافظة على المياه من التلوث من خلال منع اختلاطها بالمياه العادمة ومنع تلوثها بالمبيدات الزراعية والأحياء الضارة وغيرها.

## ثانياً : تعزيز التعاون مع الأقطار العربية المجاورة لتأمين المياه اللازمة للاستعمال البشري والزراعي والصناعي

من خلال ما يلي :

١ – دعم مشروع سد الوحدة بين الأردن وسوريا وإخراجه إلى حيز الوجود.

٢ – حصر الأحواض المائية المشتركة بين الأردن وجاراتها من الدول العربية والاتفاق على أفضل السبل في توزيع مياه هذه الأحواض واستغلالها.



٣ – العمل على إحياء مشروع جر جزء من مياه الفرات إلى الأردن.

٤ – تشجيع إقامة مشاريع مياه مشتركة أخرى مع الدول العربية والإسلامية المجاورة والتصدي لأية محاولات إسرائيلية لسرقة المياه العربية والإسلامية والوقوف في وجه سياسات التطبيع في هذا المجال.

## ١١ - في السياسة التموينية

يشكل الأمن الغذائي مقوماً أساسياً لاستقرار المواطن النفسي والمادي، ليتمكن من أداء دوره المنتج في مسيرة المجتمع، ولذلك سيعمل حزبنا على ما يلي:

١ – الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمواد الضرورية، وعدم التفريط بهذا النهج، ولابد من التعاون مع الدول العربية والإسلامية مثل العراق وسوريا والسودان.. في تأمين المواد الأساسية (كالقمح والشعير واللحوم) بعيداً عن المساعدات الغربية التي تتخذ ذريعة لمصادرة قرارنا السياسي.

٢ – العمل على نشر الوعي الإسلامي في تحريم الإسراف وتشجيع الإنتاج وترشيد الاستهلاك. وتشجيع جمعيات حماية المستهلك.

٣ – لابد في ظل مرحلة المشاركة الشعبية من وضع كافة المعلومات والبيانات التموينية التي تهم المواطنين في متناول الباحثين والسياسيين ذلك أن إبقاء هذه المعلومات في حكم الأسرار يؤدي إلى الطروحات غير الواقعية ويؤدي إلى أجواء الإشاعة وعدم الثقة، ولابد للحكومة من إعلان خططها وبرامجها ليتمكن المواطن من تهيئة نفسه للمتغيرات في قضاياه المعيشية.

٤ – لابد من الاستمرار في دعم المواد الأساسية للمواطن ولا يجوز تحت أي دعوى رفع الدعم عنها فمعظم الشعب الأردني مستحق للدعم وسيتضرر برفعه. ولابد كذلك من توسيع قاعدة الدعم وضمان وصوله لمستحقيه، وتفعيل عملية ضبط الأسعار. ذلك أن المؤسسات النقدية الدولية وهي تقدم وصفاتها لا تقدر الآثار السلبية على مواطننا الذي تثقله الأوضاع المعيشية.



22

٥ – الاستمرار في دعم المزارعين ولاسيما في ظروف الجفاف والقحط والكوارث الطبيعية.
٦ – التوسع في إنشاء المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية، لما تقوم به من دور في تخفيف العبء عن المواطنين.
٧ – تشديد الرقابة على الأسعار، وعدم التسرع في تحريرها خاصة في المواد الأساسية، وتشديد الرقابة على مواصفاتها وجودتها وصلاحيتها وتوازن أسعارها ومحاربة كل أشكال الاحتكار.

## ١٢ – في السياسة الإقتصادية والمالية والنقدية

يسعى حزبنا إلى تبني سياسة واضحة في هذا المجال تقوم على المرتكزات التالية :

١ – تطوير وتعديل التشريعات الاقتصادية والمالية وأحكام الشريعة الإسلامية.
٢ – التكامل الاقتصادي العربي والسعي إلى السوق العربية المشتركة.
٣ – تشجيع الاستثمار وتطوير وتسهيل التشريعات اللازمة في مجال المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، والاهتمام بقطاع الخدمات، ومراقبة الاستثمار في مختلف القطاعات للتأكيد على عدم سيطرة رأس المال الأجنبي وهيمنته.
٤ – توزيع مشاريع التنمية على مختلف المحافظات وفقاً للموارد الطبيعية فيها والعناية بالمحافظات الأقل حظاً من مكتسبات التنمية والأوفر حظاً في مواردها الطبيعية.
٥ – ضبط العجز في الميزان التجاري والسعي نحو التوازن فيه وزيادة الصادرات ودعمها وتشجيعها.
٦ – المعالجة الجادة لمشكلة الفقر من خلال المسح الدقيق لحجم الفقر، وتحديد خطة وفقاً لقيمة سلة السلع الأساسية الشهرية للأسرة من خلال دعم مشاريع التأهيل وتطوير تشريعات صندوق التنمية والتشغيل وزيادة مخصصاته وزيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية وإقامة مؤسسة



متطورة للزكاة والعمل على وضع تصور شامل لتوحيد المصارف ذات العلاقة بمعالجة ظاهرة الفقر في مؤسسة مركزية متطورة وفعالة.
٧ – وضع خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة، وتطوير بنك المعلومات لتحديد حجمها ومسح فرص العمل في مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية والقطاع الخاص، وإنشاء جهاز مركزي فاعل مرتبط بوزارة العمل للتعامل مع هذه المشكلة وإقامة المشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة.
٨ – ضبط المديونية الخارجية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حدود الضرورة القصوى وضبط الائتمان الداخلي ضمن سقوف تخدم التنمية الحقيقية.
٩ – السعي الجاد والمستمر لتقليص عجز الموازنة، وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في تنمية الإيرادات المحلية لتغطي النفقات الجارية، والسعي التدريجي نحو تغطية النفقات الرأسمالية.
١٠ – تحسين أساليب تحصيل الإيرادات وضبط الإنفاق الحكومي في حدوده المشروعة.
١١ – الاستمرار في دعم ذوي الدخل المحدود من خلال أرقام الموازنة والاستمرار في سياسة دعم السلع الأساسية للمواطن.
١٢ – توجيه الحكومة ومطالبتها بالسعي المستمر نحو تقليص العجز في ميزان المدفوعات.
١٣ – السعي إلى بناء احتياطي متنام من الذهب والعملات الأجنبية الرئيسية والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز الثقة به.
١٤ – ضبط الأسعار والطلب من الحكومة والإلتزام المستمر بعدم اللجوء إلى رفعها لكي لا تتآكل دخول العاملين وذوي الدخل المحدودة.
١٥ – السعي إلى كبح جماح التضخم، والعمل على تقليص معدلاته السنوية وتبني معادلة رفع رواتب الموظفين والعاملين بما يتناسب ومعدلات التضخم.
١٦ – تحديث الرقابة المالية الداخلية في المؤسسات والوزارات وتطوير أساليبها وتفعيل دورها في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

١٧ - دعم وتطوير عمل ديوان المحاسبة، وتفعيل رقابته على الإنفاق الحكومي، وضبطه ضمن الحدود القانونية والشرعية، ووضع التشريعات اللازمة لذلك.

١٨ - إخضاع موازنات المؤسسات العامة للرقابة البرلمانية والتي تشكل ما لا يقل عن ٥٠٪ من الإنفاق الحكومي في الموازنة.

## ١٣ - في السياسة الصناعية والتجارية

يشكل قطاعا الصناعة والتجارة ركيزتين أساسيتين في بناء اقتصادنا الوطني والإسهام في استقلال قرارنا السياسي وازدهار مجتمعنا ونهضته وبناء عليه فإننا سنعمل على ما يلي :

١ - دعم المؤسسات المالية والنقدية الإسلامية والعمل على زيادة انتشار وتطوير خدماتها لتكون نموذجاً يحتذى من قبل المؤسسات المالية الأخرى.

٢ - إبراز دور القيم الإسلامية في دعم مسيرة الصناعة والتجارة.

٣ - مقاومة مشاريع التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني لما يلحقه من أخطار تدميرية على الاقتصاد الوطني بخاصة والعربي بعامة.

٤ - ضبط سياسة التخاصية بحيث يشارك القطاع الخاص في تحمل العبء مع الحكومة.

٥ - العمل على تحديث قانون الجمارك وإعادة النظر في التعرفة الجمركية على المواد الضرورية للمواطنين، حيث أن كثيراً من السلع الضرورية يعود سبب ارتفاع أسعارها إلى الجمارك العالية.

٦ - ضبط النفقات الحكومية وخفض عجز الموازنة.

٧ - إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل بحيث يكون قانوناً عادلاً فيما بين شرائح المجتمع. وضرورة رفع سقف الإعفاءات للمكلفين بحيث تصبح متناسبة مع الحد الأدنى من حاجات المواطنين.

٨ - بذل كل جهد للحفاظ على سعر صرف الدينار بشكل متوازن ومستقر.



٩ - تحديث قانون وزارة الصناعة والتجارة وخاصة ما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن وحماية الصناعة الحقيقية، وتشجيع التصدير بشكل فعلي وليس مجرد شعارات وذلك من خلال قانون واضح محدد يسير باتجاه تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي ما أمكن.

١٠ - العمل على رد قانون ضريبة المبيعات المعروض على مجلس الأمة لأنه يشكل عبئاً ثقيلاً وضريبة جديدة على جميع شرائح المجتمع ويؤثر مباشرة على نمو الصناعة والتجارة.

١١ - إعادة النظر في قانون الغرف التجارية وخاصة غرفة تجارة عمان بحيث تكون هذه الغرف قادرة على خدمة التجارة الخارجية والداخلية والعمل على تمثيل جميع القطاعات التجارية فيها من خلال عملية انتخابية نزيهة. وتفعيل دور هذه الغرف والنقابات التجارية الأخرى بما يضمن إسهامها في رسم السياسة الاقتصادية.

١٢ - تشجيع الصادرات والاستمرار بدعم تمويلها، والعمل على أن يكون الميزان التجاري في صالحنا.

١٣ - العمل على تفعيل إيجاد السوق العربية المشتركة لأداء دورها في التكامل الاقتصادي العربي والتصدي للمؤامرة اليهودية في السيطرة على اقتصاد المنطقة.

١٤ - اشتراط اشتراك الشركات الأردنية في عقود التوريد والبناء الكبيرة والتي تحتاج لخبرة غير متوفرة محلياً وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

١٥ - اشتراك القطاع الخاص بشكل عملي واسع وليس بشكل رمزي في رسم السياسات الاقتصادية وسن التشريعات الخاصة بالاقتصاد.

١٦ - اتخاذ سياسة توازن حصيفة فيما يتعلق بالإجراءات والتشريعات التي تمس كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية بحيث لا تحمي جهة على حساب قطاعات أخرى.

١٧ - تشجيع الادخار والاستثمار وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية والحد من المضاربة في سوق الأسهم.



24

١٨ – تشجيع البحث العلمي والصناعي وتطوير المنتجات من قبل أجهزة الدولة أو مساهمة الدولة في هذه النشاطات، كما ينبغي منح إعفاء ضريبي كاف للبحث والتطوير وتدريب الموظفين الفنيين والإداريين.

## ١٤ – في سياسة الطاقة والتعدين

نظراً لأهمية الطاقة والثروة المعدنية في الاقتصاد الوطني والرفاه الاجتماعي فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :

١ – حصر مصادر الطاقة ومدى توفرها في الأردن والمستورد منها والتوسع في البحث عن الموجود واستخراجه والتقليل من الاعتماد على المستورد قدر الإمكان.

٢ – تنشيط الجهود الوطنية في اكتشاف البترول في الأردن وتفعيل دور مديرية البترول في سلطة المصادر الطبيعية وتزويدها بما تحتاج إليه من خبرات ومعدات وأجهزة لتحقيق ذلك الهدف.

٣ – التوسع في استكشافات الغاز الطبيعي واستغلاله على الوجه الأمثل والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

٤ – الاستفادة من السدود القائمة والمنوي إقامتها لتوليد الطاقة الكهربائية.

٥ – الاستفادة من آخر الاختراعات الدولية في مجال الطاقة الشمسية وتشجيع القطاع الخاص ومراكز الأبحاث التي تعمل في هذه المجالات.

٦ – تطوير شبكة المواصلات البرية وتوسيع نطاق خدمات النقل الجماعي ليتسنى للمواطنين التقليل من استخدام سياراتهم الخاصة في تنقلاتهم مما يؤدي إلى توفير الطاقة.

٧ – توعية المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة والمناهج التربوية بأهمية ترشيد استخدام الطاقة.

٨ – تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الثروة المعدنية والطبيعية وأن تقوم الجهات المسؤولة بتقديم كافة المعلومات المتوفرة لديها


HLDL107 0000875

وتقديم التسهيلات اللازمة من إعفاءات جمركية وضريبية ومنح أراض للمستثمرين بشروط عادلة تضمن مصلحة الخزينة والمستثمرين المحليين وتشغيل الأيدي العاملة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.

٩ – التوسع في استخراج الفوسفات وتطوير تصنيع خاماته وصولاً إلى المنتجات النهائية والسعي لإيجاد أسواق جديدة لتصديره.

١٠ – التركيز على تصنيع المواد المستخدمة من بوتاس البحر الميت بالوسائل الحديثة وعدم تصديره إلا بعد تصنيعه وفرزه بشكل دقيق والاستفادة من الخبرات الفنية في هذا المجال.

١١ – مضاعفة الجهود الرسمية وتشجيع القطاع الخاص في مجال استخراج الزيت الصخري والمنغنيز وغيرها من المعادن المتوفرة بصورة تجارية.

١٢ – العمل على توثيق التعاون مع الأقطار العربية والإسلامية في مجال اكتشاف الطاقة وترليدها والانتفاع بها والتحذير من التعاون مع العدو اليهودي في هذا المجال.

١٣ – العمل على توظيف مصادر الطاقة في البلاد العربية والإسلامية لصالح شعوبها وتحريرها من الارتهان للإرادة الأجنبية والتصدي لمحاولات التطبيع مع العدو في هذا المجال والتأكيد على شعار بترول العرب للعرب والعمل على تفعيله.

## ١٥ – في سياسة العمل والعمال

لقد كرم الإسلام العامل وقدر العمل، وحارب القيم الجاهلية التي تحتقر العمل، معتبراً أن العمل من القيم العليا التي يجب احترامها ولهذا فإن حزبنا سيعمل على تحقيق ما يلي :

١ – نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي بين جميع العاملين في كل القطاعات وبشتى الوسائل والأساليب.

٢ – شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.


HLDL107 0000876

٣ - تطوير قانون للعمل والعمال يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الإنتاج، ويحمي حقوق جميع أطراف الإنتاج.

٤ - صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل أشكال الهيمنة والتدخلات في شؤونها والتأثير على قرارها، ومنع التدخلات في قرارات المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للاتحاد العام والهيئات الإدارية.

٥ - السماح للعاملين في كل القطاعات الخاصة والعامة بالانضمام إلى النقابات لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

٦ - المطالبة بتحديد حد أدنى للأجور على أن لا تقل عن ١٠٠ دينار أردني شهرياً مهما كان نوع العمل وتشجيع العمالة الأردنية.

٧ - زيادة رواتب المشمولين في مظلة الضمان الاجتماعي على أن لا تقل عن ١٠٠ دينار شهرياً.

٨ - تفعيل دور الهيئات العامة في النقابات العمالية في اختيار الهيئات الإدارية استناداً لتفعيل مبدأ الانتخاب، والتأكيد على حق الهيئة العامة في مراقبة ومحاسبة الهيئة الإدارية.

٩ - تشجيع العمل المهني والتوسع في فتح المعاهد والمدارس المهنية للوفاء بحاجات الأردن من العمال المهرة والفنيين.

## ١٦ - في سياسة السياحة والآثار

الأردن بلد غني بتاريخه وحضارته وجغرافيته، وللسياحة دور هام في إعطاء الوجه الحضاري للأردن ونقل رسالته الحضارية إلى العالم كما تشكل السياحة مورداً اقتصادياً كبيراً إذا أحسن استغلالها.

١ - الاهتمام بإبراز الآثار العربية الإسلامية في الأردن من مختلف العصور في مختلف وسائل الإعلام وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية إليها.

٢ - الإعداد المتكامل للمرشدين السياحيين ثقافياً وروحياً وأخلاقياً ليكونوا صورة مشرقة للوطن والأمة.



٣ - تشجيع السياحة العالمية للأردن والسعي لتزويد السائحين بالنشرات والكتيبات التي تخدم قضايانا الوطنية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

٤ - محاربة مظاهر الفساد الأخلاقي والهدر الاقتصادي الذي يمارس باسم السياحة.

٥ - تطوير نظام الكلية الفندقية من حيث التخصصات وإعداد الطلبة والمناهج الدراسية بحيث تكون الثقافة العربية والإسلامية والتاريخ الإسلامي جزءاً أساسياً منها.

٦ - تشجيع الصناعات التقليدية (كالمطرزات والنحاسيات والأصواف..) ودعمها بحيث تتفق مع شعار الأسرة المنتجة الذي ننادي به.

٧ - إقامة المتاحف المتخصصة بالآثار وفي مجال الطيور والحيوانات البرية والبحرية، والحياة الريفية، والقوات المسلحة.

٨ - وضع قانون صارم يحد من تهريب الآثار وسرقتها، ولابد من تفعيل قانون الآثار الحالي بحيث توثق الآثار المكتشفة بشكل دقيق ويمنع التعدي على المناطق الأثرية.

## ١٧ - في السياسة الأمنية والعسكرية

إن الأردن الذي يرابط على أطول الثغور مع العدو اليهودي، ويواجه أطماعه في التوسع وفرض الهيمنة على المنطقة. وإن الأردن الذي تظل جباله على مآذن القدس وجبال فلسطين وسهولها، كما تقف حاجزاً جهادياً للدفاع عن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وإن الأردن بموقعه الجهادي الإيماني التاريخي، ليتحمل مسؤوليته العظيمة أمام الأجيال، والتاريخ، في مواجهة خطر التهويد الذي يهدد الوجود العربي والإسلامي، ومقدسات الإسلام في بلاد الشام والجزيرة العربية ممتدة إلى النيل والفرات وما بعدها من بلاد العروبة والإسلام.

ولهذا فإن حزبنا يسعى إلى :

١ - المحافظة على أمن الأردن واستقراره ووحدته والوطنية.



26

٢ – العمل على دعم قواتنا العسكرية تدريباً وتسليحاً وتدريب أبناء الأردن وتسليحهم بالعمل والإيمان وتأهيلهم عسكرياً ليكونوا دائماً على أهبة الاستعداد للذود عن الوطن وتحرير المقدسات.

٣ – تشجيع شباب الأمة على الالتحاق بالقوات المسلحة، وقوات الأمن العام.

٤ – تفعيل قانون الخدمة الوطنية الإلزامية، وإجراء التعديلات الضرورية لتكون مدة الخدمة في حدود السنة مع دورات إنعاشية وتوفير الحوافز اللازمة ليكون كل مواطن قادر على حمل السلاح مستعداً دوماً للدفاع عن الوطن.

٥ – تشجيع بناء الملاجئ والحصون، والتدريب على أعمال الدفاع المدني بالتعاون بين قواتنا المسلحة، ورجال الأمن العام والدفاع المدني من جهة، وبين الجامعات، ومؤسسات الشباب والنوادي، والجمعيات من جهة أخرى.

٦ – تقوية الثقة والتعاون بين المواطنين، وأجهزة الأمن، لمحاربة الجريمة بكل صورها وألوانها.

٧ – العمل على إحياء روح المقاومة للعدو اليهودي والإعداد، والجهاد في المجتمع وربط فعاليات المجتمع الثقافية، والاجتماعية، والإعلامية برسالة الأردن الجهادية.

٨ – التأكيد على التنسيق والتعاون العسكري بين الأردن والأقطار العربية المجاورة وتفعيل ميثاق الدفاع المشترك.

٩ – تقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية في البلاد العربية لمكافحة المخدرات، وصيانة أبناء الوطن من الجريمة المنظمة وغيرها.

١٠ – وضع سياسة حكيمة راشدة للحد من الإحالات على التقاعد في قواتنا المسلحة والأمن العام، حتى لا يحرم الأردن من عطاء أبنائه في هذين الجهازين وهم في ذروة كفاءتهم ونشاطهم.


HLDL107 0000879

١١ – تعميق التعبئة الإيمانية الجهادية في قواتنا المسلحة، والأمن العام وترسيخها.

١٢ – دعم قوات الدفاع المدني بالأجهزة والمعدات الكافية وتدريب رجاله ليقوموا بمهمتهم بكفاءة وإيمان.

١٣ – تطوير جهاز الدفاع المدني ليكون على مستوى توسع الأردن العمراني والاقتصادي والسكاني وتوعية الناس بالمعلومات الثقافية اللازمة لإنجاح مهمة رجال الدفاع المدني.

١٤ – تبني مفهوم الثغور والربط في العسكرية الإسلامية الذي يتضمن إغناء المنطقة بالسكان والفعاليات الاقتصادية والعسكرية لتكون رديفاً للجيش ودرعاً للوطن، وتطبيق ذلك على طول خط المواجهة مع العدو اليهودي الذي يحتل فلسطين.

## ١٨ – في سياسة الإصلاح الإداري

تعتبر الإدارة العامل الأساس في نجاح الدول وتقدمها أو عجزها وتراجعها وقد أثبتت تجربة الدول النامية أن مشكلة التنمية فيها تتمثل في الفجوة الإدارية الناجمة عن وجود فرق كبير بين ما تتطلبه خطط التنمية من كفاءات وقدرات في تنفيذ ومتابعة هذه الخطط وبين القدرة الإدارية الحقيقية للأجهزة الموكول لها هذه المهمة. ولذلك فقد تدنى مستوى تحقق خطط التنمية إلى مستوى القدرة الإدارية لمجموع تلك الأجهزة. ومن هنا فإن الدولة الحديثة يجب أن تهتم بتحسين أداء أجهزتها الإدارية تنظيماً وتشريعاً وعناصر بشرية لتتمكن من تنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ونجاح.

وبناءً على ذلك فإن حزبنا سيعمل على تحقيق ما يلي :

١ – تبني فلسفة واضحة للتنمية الإدارية تشارك في وضعها وتنفيذها جميع الأجهزة المتخصصة.

٢ – تحديث التشريعات ونظم إجراءات العمل بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة ويساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بيسر وسهولة.


HLDL107 0000880

٣ – تبني سياسة واضحة المعالم للاهتمام بالعنصر البشري داخل أجهزة الدولة المختلفة من خلال تنمية القوى البشرية العاملة علمياً ومسلكياً وتبني نظام رواتب وحوافز فعال يكفل الحد الأدنى للحياة الكريمة للموظف ويوفر له الخدمات الاجتماعية والصحية المناسبة.

٤ – تحديث قانون التقاعد بهدف إنصاف الموظف المتقاعد والمساواة بين المتقاعدين القدامى والجدد، وأن لا يكون التقاعد سيفاً مسلطاً على رقاب العاملين في الدولة، بالحد من السلطة التقديرية الواسعة للمسؤول في الإحالة عن التقاعد.

٥ – تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية والعمل على تفويض السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.

٦ – تبني سياسة واضحة لتوزيع القوى العاملة بشكل متوازن على أجهزة الدولة وفق خطة محددة المعالم لاحتياجات الأجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة، وضبط عملية التوظيف بما يحقق العدالة والمساواة بين الباحثين عن العمل.

٧ – مكافحة التسيب في الأداء الحكومي وفي إنفاق المال العام والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين في الدولة، والحد من عملية تجسيد الكفاءات المبنية على المزاج الشخصي وعدم الموضوعية من قبل بعض المسؤولين.

٨ – العمل على وضع نظام خدمة مدنية وطني شامل يطبق على كافة العاملين في الدولة ويسمح بمعالجة خصوصيات بعض الدوائر وفقاً لطبيعة عملها.

٩ – إشاعة الخلق الإداري السوي ومحاربة عوامل الفساد الإداري ومظاهره.

١٠ – محاربة التسابق لاصطياد المناصب الإدارية العليا عن طريق النفاق الإداري وارتداء ثوب الأمانة للوصول إلى الهدف المطلوب والعمل على وضع معايير وأسس عادلة لشغل مثل هذه الوظائف القيادية.



## ب - في القضية الفلسطينية والتسوية السياسية

للقدس وفلسطين مكانة مقدسة في قلب كل مسلم، فهي القبلة الأولى، وهي الأرض التي اختارها الله مسرى لنبيه -ﷺ- وأم الأنبياء على أرضها رمزاً لوراثتهم في الرسالة والأرض على السواء، ومسجدها الأقصى مع المسجد الحرام والمسجد النبوي، هي المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها. لذلك فإننا نعتقد أن أرض فلسطين من البحر إلى النهر ملكاً للأمة الإسلامية جميعاً، وهي وقف مقدس وجزء من دين المسلم، تحفظها الأجيال، ويسلمها الجيل إلى الجيل حتى يرث الله الأرض ومن عليها. وفي ضوء ذلك فإن حزبنا يعلن موقفه السياسي من القضية الفلسطينية كما يلي :

### أولاً : ثوابتنا على صعيد القضية الفلسطينية :

١ – فلسطين عربية إسلامية، وتحريرها واجب جميع العرب والمسلمين وفي كل الأحوال، يبقى العمل على تحرير فلسطين قضية مركزية بالنسبة لجميع المسلمين.

٢ – ليس لأحد كائناً من كان الحق في التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين أو إعطاء الشرعية للاحتلال على أي جزء من أرضها المباركة.

٣ – صراعنا مع اليهود صراع عقائدي، حضاري لا تنهيه اتفاقات سلام وهو صراع وجود وليس صراع حدود.

٤ – ارتباطنا بقضية فلسطين ارتباط بجزء من ديننا، والدين لا يقبل القسمة ولا يقبل التجزيء.

٥ – الجهاد هو السبيل لتحرير فلسطين مما يقتضي ضرورة تعبئة الأمة جهادياً، وحشد كافة الطاقات، واستنهاض جميع القوى، لمواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية.

٦ – جميع الاتفاقات التي تنتقص من حق الأمة في السيادة على كل فلسطين، اتفاقات باطلة، ولا تلزم الأمة بأي شيء.

٧ – مدينة القدس والمسجد الأقصى، آية في الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والتفريط بأي منهما تفريط بجوهر القضية وعدوان على العقيدة والدين.

٨ – إسناد المجاهدين في سبيل الله لتحرير فلسطين ودعمهم واجب شرعي مقدس اليوم وغداً، والجهاد ماض في فلسطين حتى تحرير الأرض وزوال الاحتلال.

٩ – الكيان الصهيوني، كيان دخيل، وهو إلى زوال مهما طال الزمن وخطر هذا الكيان لا يتهدد أرض فلسطين فحسب بل يتهدد المنطقة جميعاً.

## ثانياً : موقفنا من التسوية السياسية

١ – اتفاق غزة أريحا، اتفاق باطل، لأنه ينتقص من حق الأمة في السيادة على أرض فلسطين، ويمنح الشرعية للاحتلال، ولا يلبي أياً من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير، أما جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي فبالإضافة إلى أنه استمرار للمفاوضات مع العدو التي يرفضها حزبنا من حيث المبدأ فإنه سيؤدي إلى صلح منفرد وينفي صفة الاحتلال عن المغتصب ويعتبره حكماً عسكرياً ولم يعالج قضية اللاجئين والقدس بالحسم الذي يستحقانه. خاصة وأن أغلب اللاجئين يقيمون على أرض الأردن، ومازال الأردن مسؤولاً عن أوقاف القدس.

٢ – الاعتراف بالعدو الصهيوني، اعتراف بشرعية الاغتصاب على الجزء الأكبر من أرض المسلمين في فلسطين.

٣ – إقامة أية علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع الكيان المغتصب، رضوخ للسياسة الأمريكية، وتنازل واضح عن متابعة المطالبة بحق الأمة في تحرير أرضها وتسليم مدان بشرعية الاحتلال.

٤ – إن أخطر ما تحمله اتفاقات التسوية القائمة خطر صهينة المنطقة وإفساح المجال واسعاً للاختراق الصهيوني لبلاد المسلمين، من خلال



التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والاستثمار والمياه والطاقة والسياحة إلخ.. ومقاومة ذلك واجب ديني ووطني.

٥ – إن المخطط الإسرائيلي في المرحلة القادمة يهدف إلى تحويل الصراع من كونه صراعاً ضد الاحتلال، ليصبح صراعاً داخل الصف العربي والفلسطيني، مما يفرض تحريم الاقتتال الداخلي، والتأكيد على وحدة أبناء الأمة، وتوجيه السلاح للاحتلال لا إلى صدور أبناء القضية المشتركة والوطن الواحد.

٦ – إن من أخطر استحقاقات التسوية القائمة، تتمثل في دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية كأي قطر عربي تحت مسمى إقليم الشرق الأوسط. مما يعني إعادة التعريف السياسي للمنطقة على أسس جديدة تلغي أي اعتبارات للوحدة تستند إلى خصوصية العلاقة العربية الإسلامية المستمدة من الإسلام والعروبة.

٧ – مؤامرة الوطن البديل، مؤامرة صهيونية قديمة، وإحباط هذه المؤامرة مسؤولية مشتركة بين أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني.

٨ – حين تكون الكونفدرالية ستاراً لمنع إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحين تكون ستاراً لتمرير مؤامرة الوطن البديل فإنها تكون مرفوضة ومدانة، وإن موقفنا قبل كل هذا وبعده موقف واضح وصريح في تأييد وحدة أبناء الأمة، ورفض الفرقة والتشرذم بين أوطانهم.

٩ – العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، علاقة أخوية تأسست على العقيدة والدين، ودعمها التاريخ والحاضر والمصير المشترك، وقدر الشعبين أن يتحملا العبء الأكبر في مواجهة الهجمة الصهيونية الإستعمارية، وأي تفريق للصف الواحد تحت ذرائع مصلحية أو فئوية أو إقليمية، لا يصب إلا في خدمة التوسع اليهودي وبقاء الاحتلال في فلسطين واستمراره.

١٠ – ليس لأحد ممن وقع اتفاقات التصالح مع الاحتلال أن يمنع المعارضة من التعبير عن موقفها الرافض للاحتلال ومواصلة التعبئة الجهادية لأبناء الأمة وإسناد القوى المجاهدة ذلك أن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وضعف مرحلة، لا ينبغي أن يغطي على كل المراحل.

## ثالثاً : التصدي لسياسات التطبيع مع العدو الصهيوني

١ - التطبيع في أي مستوى وعلى أي صعيد ليس إقراراً بشرعية الاغتصاب فحسب، ولكنه قبول نفسي ومادي وانسجام اختياري مع واقع هذا الاغتصاب.

٢ - السماح للكيان الصهيوني بالتدخل في مناهجنا التعليمية وموادنا الإعلامية والثقافية بحجة التطبيع إساءة للدين وللكرامة، واختراق ثقافي ومحاولة لتشكيل عقول الأجيال القادمة بما يخدم المخطط الصهيوني.

٣ - اتفاقات التسوية الموقعة جميعاً، بتركيزها على الموضوع الاقتصادي والتعاون المشترك، جاءت واضحة في تحقيق الطموح الصهيوني بالسيطرة على المنطقة والتغلغل في بنيتها الداخلية لأخضاع الأمة اقتصادياً بعد أن تم إخضاعها سياسياً، وسيؤدي هذا إلى سيطرة وتحكم الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاديات المنطقة بجملتها.

٤ - إن من أسوأ آثار التطبيع أنه سيفتح المجال واسعاً أمام الاختراق الأخلاقي ونشر الفساد في المنطقة عبر الأنشطة السياحية ومن خلال المواد الإعلامية والثقافية التي يتقن اليهود توجيهها وتوظيفها لخدمة أغراضهم.

٥ - سيحمل التطبيع خططاً كثيرة تستهدف القوة العسكرية العربية، من تخفيض لأعداد الجيوش وتحديداً لنوعية الأسلحة وطبيعة الإعداد والتعبئة العسكرية مما يجعل من المنطقة غنيمة سهلة للعدوان في ظل التفوق العسكري الصهيوني المطلق، مما يستدعي رفض جميع هذه المخططات وضرورة الوقوف في وجهها.

٦ - إن أول وأخطر أهداف التطبيع، في مجالاته المختلفة، إزالة الحاجز النفسي بين أبناء الأمة وواقع الاحتلال بحيث يتم القبول بهذا الواقع المرفوض كما هو، مما يعني التخلي عن المطالبة بالحقوق والأوطان والاستعاضة عن ذلك بفتح أبواب الوطن الكبير ليعبر منه الاحتلال إلى حيث يشاء.



٧ - زارعة الوهم بين صفوف المواطنين، بالحديث عن الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي نتيجة التطبيع، يكشف زيفه واقع الحال في مصر وما آلت إليه الأوضاع في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السوفيتي المرهونة بتقديم العون والمساعدات.

٨ - لكل ذلك فإن موقف حزبنا سيظل واضحاً في رفض التطبيع في كل مستوياته وسيعمل جاهداً وبكل الوسائل الممكنة لمقاومة جميع أشكاله، انطلاقاً من موقف عقائدي، يحرص على مصلحة الأمة ولا يفرط بحقوق أبنائها.

## ج - في الوحدة العربية والإسلامية

انطلاقاً من قول الله عز وجل ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ فإن حزبنا ينظر إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية باعتبارها فريضة شرعية ويرى الحدود القائمة بين الأقطار العربية والإسلامية جراحاً في قلوب المسلمين ويعدها منكرات يجب العمل على إزالتها وسيسعى حزبنا لتحقيق وحدة الأمة بالتدرج من خلال ما يلي :

١ - السعي لتعزيز الوحدة الثقافية المستندة إلى عقيدة الأمة وحضارتها من خلال تعميق الثقافة الإسلامية وإعطاء اللغة العربية ما تستحق من عناية في جميع المراحل التعليمية والبرامج الإعلامية وتبادل المطبوعات والأعمال الأدبية والمواد الإعلامية والتجارب العلمية وعقد المؤتمرات الثقافية والعلمية.

٢ - السعي لتعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على التكامل الاقتصادي وإيجاد السوق العربية المشتركة وتوحيد العملة وإلغاء تأشيرات السفر والقيود الجمركية وإعطاء الأولوية في العمل للتبادل التجاري للدول العربية والشعوب الإسلامية وتوظيف موارد الأمة وثرواتها لخير أبنائها. والتصدي لفكرة إقليم الشرق الأوسط المراد منها إلغاء الهوية العربية والإسلامية وفرض الهيمنة اليهودية.

٣ – السعي لتعزيز الوحدة القانونية وصولاً إلى قوانين عصرية مستندة إلى عقيدة الأمة وثوابتها تطبق داخل جميع الأقطار العربية والإسلامية.
٤ – العمل على تنقية الأجواء بين الأقطار العربية والإسلامية ووضع حد للنزاعات الحدودية واللجوء إلى الحلول الأخوية بعيداً عن الاستجابة للمناورات الدولية الهادفة إلى تمزيق الأمة.
٥ – السعي لوضع حد للاقتتال الداخلي بين بعض الأنظمة العربية والحركات الوطنية والإسلامية الذي لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة بما يكفل حرية العمل الوطني والإسلامي.
٦ – السعي لرفع الحصار عن الأقطار العربية والإسلامية ووضع حد لمعاناتها كما هو الحال في العراق والسودان وليبيا والبوسنة.
٧ – السعي لإخراج القوات الأجنبية المحتلة من الأراضي العربية والإسلامية والمتحكمة في شواطئها وممراتها المائية تحت شعارات خادعة كالإنسانية والشرعية والإرادة الدولية وحقوق الإنسان.
٨ – التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة وزرع الأحقاد بينها.
٩ – العمل على تفعيل المنظمات العربية لتستأنف رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة وسائر مناحي الحياة.
١٠ – تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الأقطار العربية للوقوف في وجه الأطماع الخارجية بمنطقتنا والعمل على إحياء الجبهة الشرقية.
١١ – تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحدة الشاملة على ثوابت الأمة وعقيدتها.
١٢ – العمل على توثيق الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية ومع الأقطار الإسلامية المستقلة عما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.
١٣ – دعم الأقليات الإسلامية والشعوب الإسلامية المضطهدة في مطالبها العادلة لنيل حقوقها والمحافظة على هويتها ودفع العدوان عنها.
١٤ – العمل على تعميم التجربة النيابية الشورية في الوطن العربي والعالم الإسلامي وتفعيل دور المجلس النيابي الأردني في الإتحاد البرلماني العربي والعمل على إنشاء اتحاد برلماني إسلامي.



## د - في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

يرى حزبنا أن العالم اليوم يمر في مرحلة الهيمنة الأمريكية الصليبية على العالم بما فيه من نظم سياسية ومنظمات دولية، وأصبح الاستبداد بالشعوب ومقدراتها هو سمة هذه الحقبة من الزمان. ولمواجهة هذه الحالة فإن الحزب يدعو إلى ما يلي :

١ – رفض الهيمنة الأمريكية على بلادنا العربية وعالمنا الإسلامي، والدعوة إلى تحرير إرادتنا من كل هيمنة أجنبية مهما كلفنا ذلك من التضحيات والدعوة إلى إخراج القوى الأجنبية من بلادنا العربية والإسلامية.
٢ – التأكيد على معاملة الدول الأجنبية وفق مواقفها من قضايانا الوطنية والمصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
٣ – الدعوة إلى تحرير ثروات العالم العربي – ولا سيما ثروته النفطية – والعالم الإسلامي من الهيمنة الاستعمارية الأمريكية.
٤ – دعم جميع الحركات التحررية في العالم الإسلامي ونصرة القضايا الإسلامية مادياً ومعنوياً.
٥ – دعم الحركات التحررية أينما وجدت في نضالها العادل ضد قوى الاستعمار والاستكبار العالمي، تحقيقاً لكرامة الإنسان وحقه في العيش بحرية وأمان.
٦ – التمسك بثوابتنا الإسلامية في حوارنا مع الدول والمنظمات الدولية والقوى السياسية في العالم.

# الخاتمة

## أمام صندوق الاقتراع

**أخي الناخب، أختي الناخبة :**

ويعد،،،

هذا هو برنامجنا، وهذه هي طموحاتنا، وما كانت لتتحقق إلا بتوفيق الله أولاً ثم بعزمات الخيرين من أمثالكم، وما نحن إلا جزء من المشروع الإسلامي الذي نسعى معك للوصول إلى أهدافه. فإن وضعت يدك بأيدينا كان تحقيق الهدف أقرب والطريق أقصر، ولا ندعي أننا نصنع المعجزات، ولا نملك عصا سحرية، وإنما نعمل ضمن وسعنا وطاقتنا ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ محاولين التسديد والمقاربة بين ما يجب تحقيقه وما يمكننا تحقيقه، ودون تفريط بأحكام الشرع ومصالح الأمة.

إن هذا البرنامج ما كان ليتحقق دفعة واحدة، إنما يتحقق بالتدريج وفق سنن الله في التطور في الكون والإنسان والحياة، إن الوصول إلى جزء من الأهداف مكسب لا يرد، والتفريط بجزء منها خسارة لا تعوض وسنظل مستمسكين ويدك بأيدينا بأهدافنا كاملة، بتطبيق الشريعة وبسط الشورى وتحرير البلاد ونشر الحريات، وتوحيد الأمة وتحقيق العدالة. وهذه الأهداف ستستوي بإذن الله عملاً صالحاً بعملك وجهادك إن شاء الله.

صوتك الذي ستدلي به جزء من تحقيق هذه الأهداف، وقبل ذلك شهادة أنت مؤتمن عليها، مسؤول بين يدي الله عنها. وهذا النائب الذي ستنتخبه هو وكيلك في أخطر قضايا الدين والوطن، فإن أحسنت اختيار صاحب دين وكفاءة وخلق سعدت بوكالته وسعد الناس.

﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

صدق الله العظيم



HLDL107 0000889

# بعض سمات حزب جبهة العمل الإسلامي

١ – من الأهداف الاستراتيجية للجبهة :
أ – السير نحو تطبيق الشريعة الإسلامية .
ب – خدمة القضية الفلسطينية والسعي لتحرير فلسطين .
ج – السعي نحو وحدة الأمة وحريتها ومقاومة النفوذ الأجنبي .
د – ترسيخ الوحدة الوطنية ، وترسيخ الشورية والديمقراطية ، والدفاع عن الحريات وسيادة القانون .
هـ – خدمة الجماهير والاهتمام بقضايا الناس ، والتنمية الشاملة .

٢ – من وسائل الجبهة :
أ – العمل الاجتماعي ، والاقتصادي، والثقافي ، والتربوي ، والإعلامي .
ب – العمل النيابي .
ج – العمل السياسي / المشاركة الفعالة في السلطة التنفيذية أو المعارضة السياسية البناءة .

٣ – للجبهة الإسلامية نظام أساسي يشتمل على أهدافها ، ومبادئها المشتقة من الفكر الإسلامي، وارتباطه بمعطيات الواقع المعاصر وتوجهات المستقبل ولابد للجبهة من أن تصوغ خطابها السياسي الذي يتمشى مع متطلبات العصر .

٤ – الجبهة الإسلامية ليست بديلاً لأية جماعة ، أو جمعية إسلامية تعنى بالعمل الإسلامي العام أو الدعوي أو الخيري ، وإنما هي صيغة للعمل الإسلامي السياسي المعاصر بصورة رئيسية ، مع الاهتمام العام بسائر جوانب المشروع النهضوي العربي الإسلامي والعمل الإسلامي العام .

٥ – تمارس الجبهة الشورية والديمقراطية في عملها ، ويشارك أعضاء الجبهة مشاركة فعالة في النهج السياسي للجبهة وفقاً لنظامها الإداري ، وللتسلسل التنظيمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات . وحتى تكون الجبهة حزباً سياسياً فاعلاً في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع لا بد أن تكون هي ذاتها نموذجاً شورياً وديمقراطياً في طريقة رسم سياساتها لنفسها ، وانخاذها القرارات الصادرة عنها .

٦ – حزب الجبهة يقبل في عضويته المواطنين كأفراد ، سواء كانوا من المنتظمين في جماعات أو جمعيات إسلامية أو من المستقلين ، والجبهة ليست تجمعاً لجماعات ومؤسسات وجمعيات إسلامية . وهذا لا يمنع من إيجاد آلية مثل لجنة علاقات عامة للاتصال والتنسيق بين هذه الجماعات والمؤسسات ، لتوحيد الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجبهة .

٧ – والجبهة الإسلامية محاولة سياسية معاصرة ، لإيجاد قالب عمل إسلامي سياسي مرن شامل لجميع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي ، والثقافة الإسلامية ، كحل للمشكلات والتحديات التي تواجهها أمتنا والذين ينادون بالعودة إلى الذات ، وهوية الأمة العربية ويتبنى المشروع النهضوي العربي الإسلامي الذي يعتمد التكامل بين المحتوى الإسلامي والقالب العربي

٨ – الجبهة الإسلامية حزب سياسي أردني ، يلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام وحياة ، يتشكل وفق قانون الأحزاب الأردنية ، ويلتزم بالدستور ، والميثاق الوطني الأردني ، ولا يرتبط إدارياً أو مالياً بأي تنظيم سياسي خارج الأردن .

٩ – الجبهة مفتوحة العضوية لكل مواطن يؤمن بأهدافها ، ويلتزم ببرامجها ، وهي تنبذ العصبية والإقليمية والطائفية ، وتقدر عالياً قيم الإيمان والعلم والعمل والحق والعدالة والمساواة والشورى والتعاون .

١٠ – الجبهة الإسلامية تؤمن بالمنهجية العلمية في أسلوب إدارتها وتنظيماتها ، وتؤمن بالتخطيط العلمي ، والتقويم المنهجي والتطوير والتحسين في ضوء الممارسة والعمل والنقد الذاتي .

Bate #**HLDL107 0000830**

In the name of God, the Beneficent, the Merciful

"Let there arise out of you a band of people inviting to all that is good, enjoining what is right, and forbidding what is wrong: They are the ones to attain felicity. Verse 104, al-Omran Chapter

"Who is better in speech than one who calls (men) to God, works righteousness, and says, 'I am of those who bow in Islam'? " Verse 33, Faslat Chapter

Logo

**"Yes, Islam is the *solution*"**

Bate #**HLDL107 0000831**

**Index of the electoral program**

First: Introduction: Goals and Principles.
Second: Islamic Movement and parliamentary work - An evaluative look
Third: Our electoral program:
A: At the internal level:
1- On the legislative policy.
2- On public freedoms and human rights.
3- On the education policy.
4- On cultural policy and media.
5- The policy of preaching and guidance.
6- On social policy.
* On the area of special social welfare.
* On the field of women.
* On the field of youth.
* In the area of housing policy.
7- On the health policy.
B: In the Palestinian issue and political settlement.
First: Our staples on the Palestinian issue.
Second: Our stand from political settlement.
Third: Standing up to normalization policy with the Jewish enemy
G: In the Arabic and Islamic unity.
D: On foreign policy and international relations.
8- On the environmental policy.
9- On the agricultural policy.
10- On water policy.
11- On provision policy.
12- On economic and financial and monetary policy
13- On industrial and trade policy.
14- In energy and mining policy.
15- In labor and workers policy.
16- On tourism and monuments policy
17- On security and military policy.
18- On the policy of administrative reform.

*The End

Bate #**HLDL107 0000832**

In the Name of God, the Beneficent, the Merciful

## Introduction
## First: Goals and Principles

The Islamic Action Front Party calls to Islam and works for the resumption of Islamic life and the application of Islamic Sharia law, because it is the way to happiness in the two worlds, the Almighty said (whosoever follows My Guidance, will not lose his way, nor fall into misery. But whosoever turns away from My Message, verily for him is a life narrowed down, and We shall raise him up blind on the Day of Judgment).

The party's noble goal and its utmost desire is the good pleasure of God the Blessed, the Exalted. God is it's purpose and the Quran its constitution and Mohamed , God's peace and peace be upon him, its leader and guide to happiness in both worlds. It follows his example in enjoining what is just and forbidding what is wrong and helping the oppressed.

The party is fully aware of the dangers of the civilization challenge that is facing our nation and civilization and is aiming at destroying the identity of the nation, its personality, independence and Islamic message. It is fully aware of the danger of the Jewish existence that is occupying Palestine and other Arab territories and defiling our holy places and the point of the Night Journey of our Messenger, Mohamed, God's peace and peace be upon him. Based on that, the party works hard to defend Jordan whose people have fought and given their blood in order to defend Palestine and have sheltered and helped their refugee brothers and shared their sustenance with them.

The Party considers Palestine a holy land and a public endowment for Muslims till the hour of resurrection and that no system or organization have the right to recognize a state for the Jews on one hand-measure of Palestinian land. We condemn all who agreed to the self-rule and work on liberating all the Palestinian territory and the annexed Arab land by providing the nation with a comprehensive Jihadist education and rearing it to be loyal to God and His Messenger and the believers and to belong to the nation and contribute to its unity and freedom, and to resist the foreign, colonial influence weighing down heavily on her chest and the invader of her thought and culture, and to establish national unity and the Shura system and to defend human dignity, human rights and public rights and to serve the public and care for people's living affairs and comprehensive development according to our distinguished Islamic system.

In addition to the presented public goals, the party works on the realization of the principle of responsible freedom for all and the protection of all human rights as confirmed in Islam and fighting administrative and financial corruption in the state and purifying its systems and implementing needed reforms for building these systems on a sound basis that is able to meet current challenges, and to elevate civil service in the state in order to improve the efficiency of the workers at its entities in order to serve the citizens with integrity, efficiency and fairness. Also, it works to guarantee respect for women and granting them the stature given to them by Islam and to put emphasis on building the family on moral beliefs and Islamic values and to support Islamic organizations and spread the message of the mosque, and to elevate the level of Dawa', the preachers and religious guidance and protection of religious and moral values.

Because of that, the Islamic Movement representatives raised the slogan of: "Islam is the Solution", and our party is here to continue on adopting this theme and translating it into practical programs in all areas of life.

This slogan means that all political, moral, economical, ideological or other problems experienced by the nation was due to the absence of Islam from its actual life in legislation, judiciary, governing, politics, ethics and other. There is no treatment for other than having Islam govern all of its aspect as Islam is the solution when it is adopted by the three authorities: The Legislative, The Judicial and The Executive. Islam is the solution when the Islamic order becomes the main reference in the various issues of society, and in its former understanding, this slogan does not get realized all on one step but in gradual reform according to the divine laws of raising individuals, societies and nations.

The party also realizes the dangers of the new world order which is led by America to the Arab and Muslim countries as it has tightened its grip on the Arab World and annexed it once again and took control of its money and economy in preparation for eradicating it by eradicating its culture, ideology and message. Therefore, it decided to stand up to this conspiracy, and this is through preparing and edifying the nation and its Jihad to frustrate its evil conspiracy.

Our party which relies on God first then in the good people of this homeland, is not dazzled by the brutal power of the enemies of this nation and will not be weakened by the many ills that plague this nation but sees that nighttime will go away and the glad tidings of dawn are appearing in the horizon through divine, Islamic awakening heralding a near victory from God "there is no help except from God".

Bate #**HLDL107 0000834**

In its electoral program, the party takes advantage of this opportunity to remind the fellow citizens in every part of our dear homeland that it considers its presence in the parliament to be one of the means of achieving the slogan of "Islam is the Solution", and also one of the means to carry out the message of the nation with might and power and arbitrate the law of God in order to establish the truth and spread justice and equality amongst people of all colors, races and religions. We are not keen on making a fleeting offer, but we want to be the word of truth that reflects the pain of the nation and seeks to achieve its hopes of an honorable life.

This electoral program in which we presented our philosophy, suggestions and practical ways forms a humble vision of the slogan "Islam is the Solution," and we ask God, blessed and exalted be He, to help us achieve what it says. We hope that our distinguished citizen would give us support and put his trust in this program and elect the candidates of our party, the Islamic Action Front Party to enable them to accomplish their program and methods in service to religion, nation and homeland.

God said: "Verily, this is My way, leading straight: follow it: follow not (other) paths: they will scatter you about from His (great) path: thus doth He command you. that ye may be righteous."

God Almighty Has spoken the truth

Bates #**HLDL107 0000835-0000846**

Second: The Islamic Movement and Parliamentary work - An Evaluative Look

Our party did not come from a vacuum but came to build on the rich experiences of the Islamic Movement in the area of public political work, and the party representatives are considered an extension to the Islamic party members who have had outstanding achievements in the various aspects of parliamentary work. And, God willing, our representatives will complete the projects initiated by the House of Representatives XI. And thus, there will be continuity between the past and the future, so we will not start from a vacuum. And we appreciate the efforts put forth by the Islamic Movement representatives and include them in this electoral program in order to remind the citizens of this work.

The Islamic Movement representatives carried out the functions of the parliament and its duties through the Council's legislative role and the supervisory role over the government's work and have accomplished part of their electoral program that they promised people according to the laws and given circumstances.

First: In the Area of Legislation:

1- The Supreme Court of Justice Law was amended to insure the interest and freedom of the citizen and to protect his right. The immunity of the administrative resolution from this law was revoked, and this revocation included tens of laws. So, no administrative resolution is now immune from being overturned.

2- The State Security Court Law was amended. It used to be a one-tier law that was not subject to appeal then it became two-tiered. The second tier comes from five discriminatory judges who look into the ruling's form and content.

3- The defense law which was established in the year 1935 was revoked, and in its stead a new defense law to be applied only in emergency situations was adopted and went into effect.

4- The draft law for Improper Earnings (From Where Did You Get This) was established and it was in the final stages prior to the dissolution of the Council.

5- The House of Representatives passed the bill about the Teachers Association and has referred it to the Senate.

6- In many laws, it was arranged to include the term, "According to the Islamic Sharia" on numerous articles in these laws. An example is the law of the martyrs of civil defense and the youth welfare law.

Bates #**HLDL107 0000835-0000846** (Cont`d)

7- The Council adopted a resolution to draft a bill to ban alcohol. The government presented this project at the end of the fourth session of the parliament XI.

**Second: In the are of control of the Executive Branch, public freedoms and citizens's Rights**

1- Martial Laws instructions were revoked.
2- A committee had been formed for parliamentary investigations in a number of financial and administrative corruption cases attributed to a number of ministers for the first time in the region and were prevented from practically being brought to trial by few votes as the Constitution requires a two-thirds majority for indictment.
3- The Council practiced control over the government's appointments and governmental jobs.
4- Hundreds of politically-dismissed persons were returned to there jobs.
5- Thousands of the confiscated passports were returned their holders.
6- Political poisoners were released whether they were detained or convicted.
7- Restrictions on citizens' travel were lifted.
8- Cancelled the consultation with security service in regards to recruitment at most offices.
9- The Islamic Movement representatives withdrew their confidence from governments that negotiate with the Jewish enemy.
10- Small farmers were exempted from usurious loan interests.
11- The Islamic Movement condemned the negotiations with the Jewish enemy.
12- The Islamic Movement has contributed to the solution of many of the problems suffered by the people in the Gaza Strip such as travel passports and professional licenses and the length of residency.
13- A college of Sharia, and a faculty for Dawa' and Fundamentals of religion were opened at the Yarmouk University at the Ministry of Religious Endowments.
14- Adopting the issues of those returning from Kuwait and lowering the car customs and accepting their children in the universities.
15- Caring for the affairs of the Palestinians in terms of facilitating their travel and marketing their products.
16- Opposing the governments policy regarding taxes and price hikes.
17-Demands to increase the salaries of civil, military and retired employees.
18- Holding a number of discussions on educational, media, economical, agricultural, unemployment, prices, indebtedness policy issues and the issue of Petra Bank.
19- Directing a large number of questions to the ministers on different issues and directing lots of interpellation.
20- Directing inquiries to a large number of ministers and questioning them and sending them memorandums, suggestions and recommendations on different issues concerning the homeland and the citizens.
21- Adopting citizens' issues in the various departments and success at meeting many of them.

**Third: Our Electoral Program**
**A: On the Domestic Horizon**
**1- In the legislative policy.**

One of the objectives of our party is to seek the application of Islamic Sharia in the society and in all aspects of life. And one of our means is to finish purifying our legislation from whatever is contrary to the laws of Islamic Sharia and to work on enacting legislation that contribute to achieving this goal.

Accordingly, we will work on the following through the parliament XII:

1. Work to repeal and amend some articles of the Constitution in order to strengthen democracy and to promote its progress, including :

A. Article (34, paragraph 3) : to place controls to ensure that the dissolution of the House of Representatives does not take place unless absolutely necessary.

B. Article (86 paragraph 1) : it is not permissible to try one of the members of the National Assembly unless a resolution is passed by the absolute majority to try him and unless he is arrested while being involved in a non-political crime.

C. Article (78, paragraph 3) : in order for the regular session to last eight months.

D. Article (94 paragraph 1) : It is not permissible to issue temporary laws when the parliament n is not in session except in the case of extreme emergency such as war, pest, and disasters or it becomes impossible to apply the existing law.

2. Work on restricting the practices of the security services to become in line with the Constitution and laws of freedoms which guarantees not arresting any citizens without legal memos, and confiscating their travel passports and preventing them from working in official institutions, and others.

3. Work to identify and limit the discretion authority granted to the Minister of the Interior and the Jordanian rulers to prevent public meetings, because of this right was protected under Article (16) of the Constitution.

4. Work on amending the election law which includes many loopholes and texts violating the constitution inasmuch as it affects equality and democracy and those gaps and violations, for example, are not limited to:-

Bates #**HLDL107.0000835-0000846** (Cont'd)

A. The election law enacted age nineteen for the citizen who is eligible to vote and this contradicts with the civil law which considered legal competence is when the citizen reaches the age of eighteen, and this is contrary to democracy which is based on strengthening the Shura Council and representation and not on narrowing it, in particular, for the young people who are the hope of the nation and its future men.

B. The current law also stipulates that anyone belonging to an illegal organization will be deprived from voting in the parliamentary elections, and this puts the candidates at the mercy of the executive branch and its discretions and leads to the absorption of the legislative branch by the executive branch, and the representatives become representatives of it and not of the people.

C. The current election law gives the executive branch powers and broad authority in the administration of electoral processes, but in order to provide the appropriate atmosphere for their administration, healthy situations require that wide powers be given to the judicial branch in the administration of electoral processes.

D. Work on the re-division of the areas of the Kingdom to constituencies that are equal in terms of population and the number of parliamentary seats allocated to them in the interest of justice and in harmony with the Constitution.

E. Achieving justice in the allocation of the number of parliamentary seats in each constituency in proportion to the population, taking into account the geographical dimension.

F. And work on the cancellation of the seats allocated on sectarian, racial and ...[IL] basis in harmony with the Constitution.

G. Work on revoking the amended election law which restricts the will of the voter to voting for only one candidate in the constituency which has a number of seats allocated to it, so that the deputy will only become a representative of his voter and will promote fanaticism and sectarianism and territoriality.

5. Work on amending the Law of the institution for the development of the Jordan Valley in order to achieve justice in the distribution of units and to enable the citizens who obtained units legally and in accordance with the established law to act freely with their property and give them the registration deeds.

6. Work on amending the law of owners and tenants in order to ensure justice and the balance between the rights of owners and tenants.

7. Work on reviewing the financial laws to ensure they are cleansed from usury and sinfulness

and inclination towards the Islamic Sharia.

8. Review of the Television Corporation Act in order to give a role to civil committees to run television programs without conflicting with the morals and traditions of this nation and which is consistent with the message of Islam on building the citizen's character.

9. Re-examing the litigation laws and the Code of Civil Procedure and Criminal Procedure Code so as to achieve justice and ensure that proceedings and adjudication are not prolonged.

10. Amending the Accounting Office law so its authority will include scrutinizing all independent institutions and companies in which the government holds shares regardless of the proportion of its shares.

11. Amending the civil and military retirement law to ensure improvements in the conditions of retirees and achieve justice between the retired veterans and their counterparts who have retired recently and to prevent the issuance of unjustified pensioning-off decisions.

12. Making the necessary amendments to the land laws which allows citizens who built their homes or agriculture on State land to act freely with it and to have a sense of stability and safety.

13. Amending the law of the Municipality of Greater Amman to ensure the election of the municipality council in line with democratic tendencies.

14. Enact a new law for the municipal and village councils in line with the developments and trends of democracy, and give these councils powers that are commensurate with the magnitude of their responsibilities and will ensure them a degree of independence.

15. Review of the laws that govern the various independent institutions by integration similar ones, and the cancellation of non-essential institutions and the introduction of the budgets of all institutions within the law of the general state budget.

6. Review of the law of the port of Aqaba authority in a manner that facilitates overcoming negatives and creates a real and just control over the actions of the organization.

17. A review of the Penal Code so that the punishment fits with the seriousness of the crime and becomes an appropriate deterrent that limits its perpetration.

18. Enacting penal clauses to ensure the safety of workers in industrial establishments and provie them with industrial safety.

**2- In public freedoms and human rights**

The party's policy in this area is based on achieving of the purposes of Islamic law in protecting th life of the human being, his mind, freedom, money and honor.
The party will work on that the state provides to the citizens all freedoms and protect the from all attack, including all public freedoms such as the freedom religious belief and political freedom, and scientific and freedom of opinion and the press, and the protection of his secrets of correspondence, telephone conversations and marital life, and the right of a citizen to work and have a free and dignified life, the right to teach the call of God to people and enjoining what it right and forbidding what it wrong, and we will do the following work in the field of public freedoms and rights of citizens :

1. Working on bringing individual security to every citizen, that he will not be subjected to arbitrary arrest, torture and retaliation because of his ideology and political orientation.

2. Defending public freedoms for all citizens without exception, and the defending by all possible means every citizen who we believe is oppressed.

3. Work on providing the opportunities of lawful earning to all citizens regardless of their views and beliefs.

4. Fighting bribery, favoritism and punishing all who accept bribes and combating all sorts of corruption.

5. Work on the principle of justice and equal opportunity in recruitment, employment and promotion for all citizens.

6. Completing the work of the creation of the Jordanian Students Union.

7. Completing the work of establishing the law of Teachers Union.

8. Work on the non-interference by the security agencies in the recruitment of staff.

9. Support for Professional Unions to ensure their freedom and independence.

Bates #**HLDL107 0000835-0000846** (Cont'd)

### 3- In the Education Policy

The education system has been instrumental in shaping successive generations, and arming them with beneficial education which dispels the darkness of ignorance, and leads to light, if we made a good selection of the various education programs for schools and universities, and if we made a good choice of those working in this noble profession and they were of those who combine education and character, to be able to achieve the desired goals of education in our country, which seeks to advance the generations that can deal with the developments with an open mind and a sharp and clear-sighted vision. It is noted that the educational situation in our country is suffering from many crises whether in the condition of the teacher, the curriculum, the education's administration and the school building. And this is due to the successive education policies. Facing these crisis, our Party will work on the following:

1. To confirm what came in the Law on Education, which was discussed by the Chamber of Deputies during its previous term in regards to the philosophy of education in Jordan and the foundations on which they are based, the first of which is belief in God Almighty. This is in addition to the confirmation that Islam is an intellectual and behavioral system which respects the human being and uplifts the status of intellect and urges education, work and character-building and the affirmation of the organic relationship between Islam and Arabism for the advancement of education and building the outstanding Islamic character.

2. The development of curriculums and textbooks in line with the objectives of the philosophy of education and its objectives in Jordan, and the deletion of whatever is inconsistent with them from newly authored textbooks, and to make sure that all workers in the area of curriculum are people of education and righteousness.

3. Focusing on the Palestinian issue in the curricula and textbooks since it is considered the first central issue for Arabs and Muslims, and not to kill it in the hearts of the generations, under the influence of the peace agreements with the Jewish enemy, and to cover the dangers of the Jewish challenge and its threat to our national security in the social and national studies textbooks.

4. Fighting the educational normalization with the Jewish enemy in our curricula and school textbooks in order to save the generations from the dangers of this normalization.

5. Working to maintain the psychological barrier among the people against the Jews, enemies of God and the enemies of His **Messenger, those who defiled the path of the Messenger's Night Journey, God's peace and peace be upon him, the** extortionists of the Holy Land. Working on strengthening this barrier to keep the flame of resistance and confrontation in the nation to be inherited by its successive generations until liberation is accomplished, God willing.

Bates #**HLDL107 0000835-0000846** (Cont'd)

6. Reviewing the Islamic education classes in the stage of basic education and secondary education, and working to increase the Arabic language classes in high school education. Otherwise, how would the scientific-branch student in each class of the two classes of high school education learn and understand his language with only three classes.

7. To be satisfied with national educational expertise as much as possible and not to import foreign experts due to the seriousness of their influence on the national curricula and school textbooks, which distorts our civilization and corrupts the character of our children.

8. Applying the principle of equal opportunities and fair competition which is established on scientific bases amongst all workers in the field of education filling the various technical and administrative positions, and adopting principles known in this area in order to provide the workers with psychological stability and motivate them to give continually and to work to raise the level of performance in the educational administration.

9. Adopting the standards of Shura objectivity when making the various administrative decisions in the educational institution, and staying away from decisions based on individual moods or superiority and arrogance, and utilizing the efforts of workers by putting each person in the position that fits him and enables him to serve with distinction.

10. To work diligently so that the Teachers Union may see the light after a long period of demanding that and the procrastination in the execution of it, so it will be able to defend and protect rights of its members, and to contribute to planning and rationalizing of the educational policy.

11. Improving the actual living for the teacher, and that is by increasing their salaries, and considering teaching a profession, and adopting a special allowance for that, and supporting the fund for teacher housing, and to work on finding appropriate business housing for male and female teachers working in remote areas.

12. Adopting clear legislation regarding the ethics of the profession of education, and to protect the dignity of the teacher, and impose his respect on the students and community members, and not to be lenient with those who try to meddle with his dignity and to assault him so he can better perform his distinguished duty in an atmosphere of respect and appreciation and stability.

13. Improving the quality of education and moving away from the boring instruction methods, and the adoption of modern teaching methods which focuses on self-learning, and develop scientific and critical thinking, and build the student's personal leader skills, and take into account individual differences among the educated.

Bates #**HLDL107 0000835-0000846** (Cont'd)

14. Giving special attention to providing intellectual, religious and scientific sources and references in the libraries in different schools, and not to deprive the small schools from that, and to focus on books that create positive direction in the students.

15. Giving attention to modern school buildings, in all regions of the Kingdom and to focus on certain areas and not others, and work to abolish the two-sessions system, and to ensure that school building includes a mosque or a place for prayer.

16.Focusing on areas of school activities that develop in the students creativity and positive recreation and keep him away from others which are contradictory with the laws of our religion.

17. Giving attention to private education, and limiting hikes in tuition in some schools, and at a minimum, making the salaries of male and female working in them equal to the salaries of those working in the Ministry of Education, and protecting them from arbitrary dismissal and the denial of their rights without giving any convincing reasons.

18. Warning of the concept of territoriality at the expense of the nation in various educational programs.

19. Giving attention to the gifted students and putting in place a special programs for them to benefit from their outstanding intelligence and giving them proper guidance in order to serve the interests of our country and its development.

20. Promoting vocational education and expanding it in order to meet the society's need and reduce unemployment.

21. Fighting co-ed in different educational institutions, in schools, community colleges and universities due to the dangers and damage threatening the character of individuals and society building.

22. Developing a plan to free illiterate citizens from their illiteracy during a time period not to exceed the year 2000, and providing legislation and programs and incentives to do so.

23. Focusing on specializations in higher education that interest Jordanian society, and controlling the outflow of distinguished scientific expertise outside the homeland, and putting in place scientific and financial incentives that can achieve this.

24. Controlling and monitoring of university education through certain mechanism, and especially in private universities to be assured of the students' academic level and their ability to perform after graduation.

25. Increasing opportunities for higher education in Jordanian universities, particularly in the area of graduate studies, to make it easier on the citizens, on the one hand, and to make hard currency available, on the other hand.

26. Encouraging scientific research and opening its wide prospects for the educated and strengthening the relationship between universities and scientific research institutions, and allocating a budget for it at the scientific centers within the universities to enable scientists to perform their role effectively and efficiently, and adopting legislation to ensure the independence of research centers in order to provide them with adequate measures of neutrality.

27. Working on affirming the autonomy of official universities, and the introduction of the Board of Trustees which safeguards this independence.

28. Working to find new sources of funding for public universities and the development of investment funds in them in order to benefit from the interest to alleviate the financial burden on students, and adopting fair and open principles when sending students at various stages on educational scholarships inside and outside the country.

29. Adopting fair and overt principles for accepting students to the universities or sending them on educational scholarships, and to cancel any exceptions in order to accomplish equality and equal opportunity and non-discrimination among the people of one homeland.

### 4- In Cultural Policy and the Media

Due to the great role that the culture and media play in building and forming the mentality of the citizen and building the character of the nation and preserving its original Arab and Muslim identity and defining it cultural role, our party will work on the following:

1. Putting in place a philosophy of information emanating from the doctrine of the nation and its culture and values, in line with constitutional provisions which stress that the religion of the State is Islam and Jordan is part of the Arab nation.

2. Deepening the sense of belonging to the Arab and Islamic nation and its civilization and history and pride in it in all news media, journalism, radio, television and cinema.

3. Building information policy on the principles of freedom of thought and expression, impartiality, independence and neutrality, and to take into account the diversity and plurality and the freedom of choice, and the harmonization of freedom with responsibility, and the commitment to truthful communication and citizen awareness and bold approach in monitoring the authorities without defamation and vulgar incitements.

Bates #**HLDL107 0000858-0000861**

**ISLAMIC ACTION FRONT**
**CANDIDATES**

Amman I
[Photo]

Mr. Abdel Aziz Jabr Shabanah

Amman II
[Two photos]

Mr. Hamza Mansour
Sheik Abdel Moneim Abu-Zant

Amman III
[Photo]

Dr. Ibrahim Zeid al-Kilani

Amman IV
[Photo]

Mr. Mohamed Abdel Karim al-Maharmah

Amman V

[Four photos]

Dr. Hamman Said  Dr. Mohamed Abu-Fares  Mr. Nimr al-Assaf  Mr. Dawoud Qawuq

Bates #**HLDL107 0000858-0000861** (Cont`d)

**ISLAMIC ACTION FRONT**
**CANDIDATES**

M'adaba
[Two photos]

Mr. Abdel Hafiz Alawi
Mr. Mohamed Kharibat al-Azaida

Jarash
[Photo]

Sheikh Soliman al-Sa'ad

al-Balqa'a
[Four photos]

Dr. Abdel Latif Arabiat
Dr. Nael Zaidan al-Masalha

Dr. Mohamed Eweida
Mr. Ibrahim Masoud Kharisat

Zarqa
[Three photos]

Sheik Zeib Anis

Dr. Basam al-Amoush

Dr. Mohamed al-Hajj

Bates #**HLDL107 0000858-0000861** (Cont'd)

**ISLAMIC ACTION FRONT**
**CANDIDATES**

al-Korah & al-Aghwar al-Shamaliyya
[Two photos]

Dr. Abdel Aziz al-Sharida
Mr. Ahmad al-Khatib

Ajloun
[Photo]

Mr. Deifallah al-Momni

al-Mafarak
[Photo]

Sheik Musa Shediqat

Irbid
[Four photos]

Dr. Ahmad al-Kofahi
Mr. Abdel Rahim al-Akour
Mr. Hasan al-Tell
Engineer Kayed al-Omri

Bates #**HLDL107 0000858-0000861** (Cont`d)

**ISLAMIC ACTION FRONT**
**CANDIDATES**

Northern Bedouins
[Photo]

Attorney Fares al-Madi/al-Issa

al-Tofayla
[Photo]

Dr. Abdullah al-Akayla

Ma'an
[Three photos]

Mr. Badr al-Ribati
Mr. Lafi Kaba'a
Mr. Mohamed Abdel Wahab al-Qaramash

al-Kork
[Four photos]

Mr. Ahmad al-Kasaysa
Mr. Adnan al-Majali
Mr. Abdullah al-Majali
Mr. Hussein al-Tarawana

Bates #HLDL107 0000882-0000884

## One: Our Staples On the Palestinian Cause Level

1. Palestine is Arabic-Islamic and its liberation is a duty for all Arabs and Muslims and in all situations. Working to liberate Palestine remains a central cause for all Muslims.
2. No human being - whoever he is - has the right to forego any part of the land of Palestine, or give legitimacy to the occupation of any spot of its blessed land.
3. Our conflict with the Jews is a religious-civilization conflict which cannot be terminated with peace agreements. It is a conflict of existence and not a conflict of borders.
4. Our connection to the cause of Palestine is a connection with a segment of our religion. And religion is not subject to division or dissection.
5. Jihad is the path to liberate Palestine, something which requires the Jihadist mobilization of the nation, the lining up of all resources, and the mobilization of all capabilities to confront the imperial Zionist attack.
6. All agreements which reduces the nation's right for sovereignty over all of Palestine are null and do not to obligate the nation with anything.
7. The city of Jerusalem and Al-Aqsa mosque are a part of the Noble Book, from which no untruth comes. Abandoning any of them is an abandonment of the core of the cause and an assault on the creed and the religion.
8. Supporting the Mujahideen for the sake of God to liberate Palestine and assisting them is a sacred legitimate duty today and tomorrow. Jihad will continue in Palestine until the land is liberated and the occupation is eliminated.
9. The Zionist entity is a alien entity and it will be eliminated no matter how ling it lasts. The danger of this entity does not threaten the land of Palestine alone, but it threatens the entire regions.

**Two: Our Position from the Peaceful Settlement**

1. The Gaza-Jericho Agreement is void because it takes away the nation's right for sovereignty over Palestine, gives legitimacy to the occupation and does not grant any of the legitimate rights to the Palestinian people in liberation, return and self-determination. As for the Jordanian-Israeli agenda, in addition to being a continuation to the negotiation with the enemy which is rejected by our party as a principle, it will lead to a single peace and negate the characteristic of occupation from the aggressor and considers it a military rule. It has not dealt the issue of the refugees and Jerusalem with the firmness it requires, especially that most of the refugees live on the land of Jordan and that Jordan is still responsible for the Jerusalem endowments.
2. Recognizing the Zionist enemy is a recognition of the legitimacy of the extortion of the largest part of the Muslims' land in Palestine.
3. Establishing any diplomatic or economic ties with the extorting entity is bowing-down to the U.S. policy, and a clear surrender for the continuation to demand the nation's right in liberating its land, and a condemned recognition of the legitimacy of the occupation.
4. The most dangerous thing brought by the current peaceful settlements is the danger of Zionizing the region and opening the door wide for the Zionist infiltration of the Muslims' states through joint cooperation in the fields of economy, investment, water, energy, tourism....etc., and resisting that is a national and a religious duty.
5. The Zionist plan aims in the next stage to turn the conflict from being a conflict against the occupation to become a conflict within the Arab and the Palestinian home. This calls for the prohibition of in-fighting, stressing the unity of the children of the nation and directing the weapon to the occupation and not to the chests of the children of the joint cause and the one homeland.
6. One of the most dangerous ramifications of the current peaceful settlement is integrating the Zionist entity in the Arab region as any Arab nation under the name; The Middle East District, which means the political re-defining of the region on new basis which eliminates any considerations for unity on basis of the distinction of the Arab-Islamic relationship which is derived from Islam and Arabism.
7. The conspiracy of the alternative homeland is an old Zionist conspiracy. The abortion of this conspiracy is a joint responsibility between the children of the Jordanian and the Palestinian peoples.
8. When Confederalism is an excuse not to grant the Palestinian people its right in determining its destiny on its homeland, and when it is a cover to pass the conspiracy of the alternative homeland, it is rejected and condemned. This position of ours is a clear and explicit in supporting the unity of the children of the nation and rejection of dissent and disunity among their homelands.

Bates #**HLDL107 0000882-0000884** (Cont'd)

9. The relationship between the Jordanian and the Palestinian peoples is a brotherly relationship which was founded on basis of creed and religion, support throughout history and the present and the joint destiny. It is the destiny of the two peoples to bear the largest burden in confronting the Zionist imperialistic attack. Any splintering of the one line for self-serving, factional or regional pretexts only serves the Jewish expansion and the preservation of the occupation in Palestine and its continuation.
10. No one among the signatories on the peace agreements with the occupation has the right to prevent the opposition from expressing its position in rejecting the occupation, the continuity of the Jihadist mobilization of the children of the nation and supporting the Jihadist forces as Jihad will continue until the Day of Resurrection and the weakness of one stage should not extend to all stages.

**Islamic Action Front Party (IAF)**
**Head Quarters**
*Tel. 696985 - Fax 696987*
*P. O. Box 925310 Amman 11110 Jordan*

**حزب جبهة العمل الاسلامي**
**الامانة العـــامة**
تلفون ٦٩٦٩٨٥ - فاكس ٦٩٦٩٨٧
ص.ب ٩٢٥٣١٠ عـــمان ١١١١٠ الاردن

Bob

HLDL107 C0C0669